

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٣٣

الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/64/257)

مشروع القرار (A/64/L.7)

الرئيس: يسرني أن أدعو السيد محمد البرادعي،

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليعرض تقرير
الوكالة لعام ٢٠٠٨.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

(تكلم بالإنكليزية): هذا هو آخر خطاب ألقاه أمام الجمعية
العامة بصفتي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ
أن خاطبت الجمعية العامة لأول مرة عام ١٩٩٨، تحولت
الوكالة من كونها منظمة فنية غير معروفة نسبياً يهتم بعملها
أساساً المتخصصون في المجال النووي لتصبح جهة فاعلة
رئيسية في صميم مسائل حاسمة بالنسبة للسلام والأمن

الدوليين. واكتسبت الوكالة الاحترام العالمي لاستقلالها
وموضوعيتها في التحقق والسلامة والأمن في المجال النووي.
كما أحرزنا تقدماً كبيراً في جلب فوائد التكنولوجيا النووية
السلمية إلى البلدان النامية وتحسين سبل حصولها على الطاقة
والرعاية الصحية والغذاء والمياه النظيفة.

ولئن كنت أترك المنصب بعد ١٢ عاماً بشعور
بالاعتزاز بإنجازات الكثيرة التي حققتها الوكالة الدولية
للطاقة الذرية، يجب عليّ أيضاً أن أعرب عن بعض الشعور
بخيبة الأمل - خيبة الأمل بأننا ما زلنا نخوض نفس المعارك
لتأمين تمويل كاف كما كنا في التسعينيات من القرن
الماضي، وبأن جانب التطور في ولايتنا ما زال يعاني من
نقص مزمن في التمويل وبأننا ما زلنا نفتقر إلى السلطة
القانونية الوافية بغرض القيام بعملنا على نحو فعال في مجال
التحقق والسلامة والأمن.

ومن ناحية أكثر إيجابية، فإن نزع السلاح النووي
الذي فشل في إحراز أي تقدم على مدى عقدين بعد انتهاء
الحرب الباردة عاد ليتصدر الآن جدول الأعمال الدولي،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الغذاء والزراعة والصحة البشرية والموارد المائية والبيئة. ولأنشطة التعاون التقني التي نقوم بها أثرها. فعلى سبيل المثال، التغيرات المستحثة في المحاصيل التي تنطوي على التقنيات النووية أنتجت الأرز الذي يتحمل الملوحة والقمح المقاوم للجفاف، مما وفر غذاء وأمنًا غذائيًا أفضل وحسّن الآفاق الاقتصادية للمزارعين. وبالمثل، توفر بيانات النظائر أداة فريدة لتحديد مدى توافر الموارد وضعف نظم المياه الجوفية على المدى الطويل من أجل تأمين إمدادات يعول عليها من المياه العذبة للجيل القادم.

ويمثل برنامج العمل من أجل علاج السرطان أملاً جديداً لمرضى السرطان وأسره في البلدان النامية حيث ما زالت حالات الإصابة بالسرطان ترتفع بلا هوادة. وليس لدى ٢٧ بلداً من أصل ٥٣ بلداً في أفريقيا، على سبيل المثال، خدمات العلاج الإشعاعي على الإطلاق - أي لا فحص ولا تشخيص مبكر ولا أي برامج للرعاية التيسيرية. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا، هناك جهاز علاج إشعاعي واحد لكل ٧٠ مليون نسمة. أما في أوروبا، على النقيض من ذلك، يوجد جهاز واحد لكل ٢٥٠.٠٠٠ نسمة.

في عام ١٩٩٨، بلغ حجم برنامج التعاون التقني لدينا مبلغاً متواضعاً هو ٨٠ مليون دولار سنوياً. وبعد مرور عشر سنوات، في عام ٢٠٠٨، صرف البرنامج ٩٦ مليون دولار - وأرى أن هذه زيادة ضئيلة إذا روعيت معدلات التضخم وازدياد عدد أعضاء الوكالة من ١٢٧ بلداً إلى ١٥٠ بلداً حالياً، فضلاً عن تزايد احتياجات التنمية للدول الأعضاء. ويمكننا، بل ينبغي لنا القيام بأكثر من ذلك بكثير، ولكن ذلك يتطلب زيادة كبيرة في التمويل - الذي لم يكن متاحاً لنا للأسف. وأحث الدول المانحة على الإقرار بالصلة بين توفير الأمن، الذي تسعون إليه جميعاً، والتنمية. فبدون التنمية، لن يكون هناك أي أمن، والعكس صحيح أيضاً.

وهناك ما يدعو إلى الأمل في أننا قد نشهد التقدم الكبير. وسأعود إلى ذلك الموضوع بعد هنيهة.

أولاً، سأقدم موجزاً لبعض التغييرات الرئيسية في عمل الوكالة خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، وسأعرض بعض الأفكار بشأن مستقبل الوكالة والبيئة الدولية التي تعمل في ظلها.

سأبدأ بالطاقة النووية. يبدو أن العالم مستعد لتوسع كبير في استخدام الطاقة النووية حيث أن العشرات من البلدان أبدت رغبتها في تقديمها كجزء من مصادر متنوعة للطاقة. وليس من المستغرب أن معظمها من العالم النامي الذي يحتاج حاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء إذا أريد لها أن تنتشر سكانها من براثن الفقر. الطاقة هي المحرك للتنمية. وبالنسبة لبلدان كثيرة، تمثل الطاقة النووية بأدائها الجيد وسجلها في مجال السلامة، وسيلة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من تعرضها للتقلبات في أسعار الوقود الأحفوري ولمكافحة تغير المناخ. وعدلت الوكالة أولوياتها لتركز أكثر على برامج الطاقة النووية لمن نسميهم بالقادمين الجدد.

لقد تحسنت السلامة النووية بشكل ملحوظ منذ صدمة تشيرنوبيل عام ١٩٨٦، ولكن خطر وقوع حوادث لا يمكن التخلص منه أبداً بشكل تام. فمن مصلحتنا جميعاً ضمان التمسك بأعلى معايير السلامة في كل مكان. وأصبحت معايير السلامة التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعيار العالمي واعتمدها مؤخرًا الاتحاد الأوروبي. وأود أن تقبل جميع البلدان بمعايير السلامة، وأن نجعلها من الناحية المثالية ملزمة.

وبتناول جانب التطور في ولايتنا، فالوكالة هي الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية المتعددة الأطراف إذ تساعد البلدان على استخدام التقنيات النووية في مجالات

معلنة. وأصبح البرتوكول الإضافي النموذجي، الذي أقر في عام ١٩٩٧، أداة هامة من أدوات التحقق. وفي إطار الموارد والقدرات المحدودة المتاحة لنا، استخدمنا على نحو متزايد التكنولوجيا المتطورة التي تكتسي أهمية حيوية للقيام بالتحقق اليوم، مثل الرصد من بُعد، وأخذ العينات البيئية، والصور الملتقطة بالسواتل.

ومثلما ورد في التقرير الذي قدمته خلال مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191)، فإن قدرتنا على كشف المواد والأنشطة النووية السرية المحتملة ترقن بمدى تزويدنا بما يلزم من سلطة قانونية وتكنولوجيا وموارد. ومن المؤسف أننا نواجه في المجالات الثلاثة كافة أوجه قصور كبيرة، قد تعرض للخطر نظام عدم الانتشار برمته، إذا لم نعالجها. وفي أكثر من ٩٠ دولة، إما أن الوكالة ليس لديها أي سلطة للتحقق بتاتا، أو أن سلطتها غير كافية لأن تلك البلدان لم تبرم الاتفاقات الضرورية مع الوكالة. ويعني ذلك أننا لا نستطيع في معظم الأحيان التحقق من انخراط بلد من البلدان في أنشطة نووية سرية.

وتتوقف مصداقيتنا على استقلاليتنا. ونحتاج إلى تمويل إضافي على وجه الاستعجال للحصول على أحدث التكنولوجيا لنتمكن، مثلا، من التثبت المستقل من تحليلات العينات البيئية. كما نحتاج إلى تحسين الحصول باستمرار على الصور الملتقطة بالسواتل ذات الجودة العالية. ومواصلة العمل في السنوات القادمة بميزانيات لا تكفي لتلبية احتياجاتنا الأساسية المتعلقة بالتحقق ليست خيارا عمليا.

وعندما توليت منصبتي، كانت العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكلان الحالتين المشتبه بهما فيما يتعلق بالانتشار النووي، اللتين تشغلان بال المجتمع الدولي.

إن تحسين حياة بليون نسمة - أي ثلث البشرية - الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ليس أمرا ينبغي أن نقوم به فحسب، بل إنه أيضا عمل يتسم بالذكاء. فبالمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، بما في ذلك الصراعات المزمنة وسوء الإدارة والفقر، فإننا سنقلل من احتمال نزوح البلدان إلى السعي للحصول على الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأرى أن أخطر تهديد يواجهه العالم اليوم يتمثل في إمكانية حصول المتطرفين على المواد النووية أو الإشعاعية. وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أطلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجا شاملا لمكافحة خطر الإرهاب النووي. وأنا فخور بالطريقة السريعة والفعالة التي أنشأت بها الوكالة برنامجا ناجعا للأمن النووي، وهو قدم ٥٠ مليون دولار في شكل معدات وتدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة للدول الأعضاء على مدى السنوات الثلاث الماضية.

غير أنه من المقلق أن الأمن النووي لا يزال يحول على نحو كامل تقريبا من المساهمات الطوعية، التي تقتزن بشروط عديدة، وهي غير كافية ولا يمكن التنبؤ بها. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فعدد حوادث الاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة غير المأذون بها التي قدمت بشأنها تقارير إلى قاعدة بياناتنا للاتجار غير المشروع - وهو أكثر من ٢٠٠ حادث في العام الماضي - لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ وقد لا يكون سوى غيض من فيض.

إن المشهد العالمي لعدم الانتشار تغير بشكل كبير على مدى العقد الماضي. كما شهدت الطريقة التي تنفذ بها الوكالة الضمانات تحولا جذريا. فقد انتقلنا من مجرد التحقق من المواد النووية المعلنة في المرافق المعلنة إلى تقييم المعلومات المتوفرة بشأن البرنامج النووي الكامل لدولة من الدول، والأهم من ذلك، التحقق من عدم وجود أنشطة غير

حدود القانون الدولي، على النحو الموثق في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويمكن تطبيق جميع هذه الدروس اليوم على حالة إيران، التي لا يزال برنامجها النووي مسألة معروضة على الوكالة ومجلس الأمن. وانقضت ستة أعوام على إحالة حالة إيران إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدم إعلانها للوكالة عن مواد وأنشطة، في انتهاك لاتفاق الضمانات لديها. ونتيجة لعمل صعب ودؤوب، حسنت الوكالة فهما لبرنامج إيران النووي المدني. غير أن العديد من التساؤلات والمزاعم المتعلقة بطبيعة ذلك البرنامج لا تزال قائمة وينبغي لإيران أن توضحها من خلال الشفافية والتعاون مع الوكالة.

بيد أن تناول شواغل المجتمع الدولي إزاء نويا إيران في المستقبل، كما أشرت إلى ذلك مرارا وتكرارا، يشكل أساسا مسألة تتصل ببناء الثقة، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار. ولذلك، أحث إيران على أن تبدي أكبر قدر من الاستعداد بالاستجابة قريبا لاقتراحي الذي قدمته مؤخرا، استنادا إلى مبادرة الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، التي تستهدف إشراك إيران في اتخاذ مجموعة من التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى بناء الثقة وتمهيد السبيل لإجراء حوار شامل وموضوعي بين إيران والمجتمع الدولي.

ولا تزال على المحك المسألة المتعلقة بالضمانات المتبادلة فيما بين الأطراف. غير أنني أود أن أضيف أن الثقة وبناء الثقة يشكلان عملية تدريجية تتطلب التركيز على السياق العام واستعدادا للمجازفة من أجل السلام. وهذه فرصة فريدة لكنها عابرة لعكس المسار من المواجهة إلى التعاون، ولذلك ينبغي ألا تهدر.

ولا يمكن للوكالة أن تقوم بعملها المتعلق بالتحقق بمفردها. فهي تعول على عملية سياسية داعمة، يقع مجلس

وسوف أتخسر دوما على خوض حرب مأساوية في العراق، مما أودى بأرواح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. وتم ذلك استنادا إلى حجج زائفة، وبدون إذن من مجلس الأمن، وعلى الرغم من عدم عبثور الوكالة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على أي أدلة تثبت أن العراق استأنف برنامجه للأسلحة النووية أو برامجه المتعلقة بأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ولا أجد أي عزاء في أن استنتاجات الوكالة ثبت صوابها لاحقا.

وفيما يتعلق بحالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فبعد مضي ١٦ سنة على إحالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذلك البلد إلى مجلس الأمن لعدم امتثاله لالتزاماته بشأن عدم الانتشار، فإنها انتقلت من احتمال امتلاك البلوتونيوم غير المعلن إلى حيازة الأسلحة النووية. وقد أدى الحوار المتقطع بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي إلى تعثر حل هذه المسألة، التي تشكل نموذجا صارخا لهشاشة نظام عدم الانتشار وغيوبه.

وأرى أنه ينبغي أن نستفيد دروسا هامة من حالي العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والدرس الرئيسي هو أنه يجب علينا أن نترك الفرصة للعمل الدبلوماسي والتحقق الشامل، مهما كانت العملية طويلة ومنهكة. وينبغي أن نقيم على نحو متأن صحة المعلومات الاستخباراتية. ويجب أن نفتح على من نختلف معهم ونجري الحوار معه، بدلا من السعي إلى عزلهم. ويجب أن نعمل في إطار المؤسسات الدولية - في هذه الحالة الوكالة ومجلس الأمن - وأن نمكنها بدلا من أن نتجاوزها من خلال اتخاذ إجراءات انفرادية. ويجب على الوكالة، من جانبها، استخلاص النتائج التي تبررها الحقائق وحدها. ويجب ألا تستبقي الأحداث أو أن تتأثر بالاعتبارات السياسية. وينبغي ألا نستخدم القوة على الإطلاق ما لم نستنفد كل خيار من الخيارات الأخرى، وألا نستخدمها إلا ضمن

للأسف، ما زال يُنظر إلى الأسلحة النووية على أنها تمنح القوة والهيبة وتوفر بوليصة تأمين ضد هجوم محتمل. ومع ذلك، يمكن للدول الحائزة للأسلحة بإبداء التزامها الذي لا رجعة عنه بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أن تعزز إلى حد كبير قيمة نظام عدم الانتشار وشرعيته وأن تملك السلطة الأخلاقية لدعوة بقية دول العالم إلى الحد من انتشار هذه الأسلحة الوحشية.

لا أتوقع أن أرى علما خاليا من الأسلحة النووية في حياتي، ولكن يزداد أمل في أن أولادي قد يعيشون في هذا العالم، ولا سيما في ضوء الإدراك المتزايد بأنه بخروج التكنولوجيا من القمقم وتزايد مخاطر الإرهاب النووي ازداد خطر استخدام الأسلحة النووية ازديادا كبيرا. ومن المثلج للصدر أن مجلس الأمن اتخذ مؤخرا القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، متعهدا بتهيئة الظروف المواتية لعالم خال من الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن يستفيد من هذا الزخم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

من الواضح أن تحديات هائلة، ولكن فرصا كبيرة أيضا تنتظر الوكالة. وإذا سار نزع السلاح النووي بنجاح، كما آمل في ذلك، فقد يخلق ذلك دورا هاما إضافيا للوكالة في عمليات التحقق. وفي غضون ٥٠ سنة، قد تكون هناك عشرات من البلدان الأخرى لديها برامج للطاقة النووية، ومعظمها في ما يعرف اليوم بالعالم النامي. وهذا يعني زيادة كبيرة في الطلب على خدمات الوكالة في مجال السلامة النووية والأمن والتحقق.

إن ولاية الوكالة المزدوجة للأمن والتطوير فريدة من نوعها. ولكننا جزء من شبكة معقدة من الآليات الأمنية الدولية التي تحتاج إلى العمل في وئام إذا أردنا أن نخدم بفعالية الشعوب التي منحتنا ثقتها. أنا لا أشارك السخرية السائدة

الأمن في صلبها. وينبغي للمجلس أن ينشئ آلية فعالة وشاملة للامتثال لا تعتمد على مجرد الجزاءات، التي كثيرا ما تضر بالضعفاء والأبرياء. ويجب عليه أن يعزز تركيزه على منع نشوب الصراعات وتناول أوجه عدم الأمان التي تكمن وراء العديد من حالات الانتشار، مثل انعدام الثقة والصراعات التي لم تحل.

وقد استرعت انتباه الجمعية العامة في الماضي إلى ازدياد عدد الدول التي بلغت درجة الإتقان في تخصيب اليورانيوم أو معالجة البلوتونيوم. ويمكن لأية دولة من هذه الدول أن تطور أسلحة نووية في غضون فترة زمنية قصيرة - وهو هامش للأمن ضيق بدرجة لا تبعث على الارتياح.

لمواجهة ذلك التحدي، الذي يمكن أن يكون موطن الضعف في نظام عدم الانتشار، أعتقد أننا بحاجة لنقل مهام المراقبة الوطنية لدورة الوقود النووي إلى جهة متعددة الجنسيات. وكخطوة أولى، اقترحت إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب لتأمين الدول. عملاذ أخير مضمون من إمدادات الوقود النووي لمفاعلاتها النووية حتى لا تحتاج لقدرتها على تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجته.

كما قُدم عدد من الاقتراحات التكميلية. لا توجد أي عقبة فنية أو قانونية لا يمكن التغلب عليها. والمسألة الأساسية هي بناء الثقة بين الدول. وما زلت مقتنعا بأن آلية من هذا القبيل ضرورية حيث إن المزيد والمزيد من البلدان تدخل مجال الطاقة النووية. ويجب أن يكون هدفنا النهائي الإضفاء التام للطابع المتعدد الجنسيات على الجزء الحساس في دورة الوقود - تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم - ونحن نتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وأرى أن هذا العالم في متناول أيدينا في أعقاب المبادرة الشجاعة للرئيس أوباما واستئناف المفاوضات الجادة لنزع السلاح بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية.

بصفته الحالية، نعرب عن ارتياحنا وتقديرنا له على الدور الذي أداه.

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ليعرض مشروع القرار A/64/L.7.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٨ وعلى بيانه، الذي وصف فيه بشكل مقتضب مختلف الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة هذا العام والتحديات التي تواجهها الوكالة في القيام بمهامها.

وبصفة ماليزيا رئيسا لمجلس محافظي الوكالة والنيابة عن مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.7 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نشكر جميع مقدمي مشروع القرار هذا، وندعو الآخرين إلى الانضمام إلى مقدميه. إن مشروع القرار هذا هو نتاج مشاورات عقدت في فيينا أعقبها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قيام جميع الدول الأعضاء في الوكالة باعتماده بالإجماع.

بصفة عامة، يمثل مشروع القرار هذا استكمالاً لقرار مماثل اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (القرار ٦٣/٦). وهو يحيط علماً، من جملة أمور أخرى، بتقرير وكالة الطاقة الذرية والقرارات التي اعتمدت في الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، الذي عقد في فيينا من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك، يعرب عن تقدير الجمعية للسيد محمد البرادعي لخدمته المتميزة طوال اثني عشر عاماً في منصب المدير العام للوكالة، ويعرب عن أصدق تمنياتها للسيد يوكيا أمانو، المدير العام المقبل للوكالة.

من المنظمات الدولية. فشأنها، شأن جميع المساعي البشرية، لديها بعض نقاط الضعف، لكنها قادرة على القيام بأمر عظيمة إذا ما مُكنت وزودت بالموارد بصورة ملائمة وأديرت باقتدار. نحن نعيش في عالم يزداد عولمة، ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج أيّاً من المشاكل الرئيسية التي نواجهها - الإرهاب والجوع وتحديد التسلح وتغير المناخ. فنحن بحاجة إلى مؤسسات دولية فعالة.

في نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى نظام عالمي جديد للأمن الجماعي يستتبع إجراء مراجعة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، لمجلس الأمن: نظام جديد حيث لا يشعر أي بلد بالحاجة إلى الاعتماد على الأسلحة النووية لتحقيق أمنه؛ نظام عالمي جديد يضم آليات فعالة لمنع الصراعات وحفظ السلام وصنع السلام؛ نظام عادل وشامل للجميع فيه لا ينظر إلى الأمن باعتباره لعبة فيها خسارة طرف ما تعتبر مكسباً للطرف الآخر أو قائماً على أساس الهيمنة أو ميزان القوى؛ نظام يجعل جوهره الأمن البشري والتضامن الإنساني، وبمسك بزمم مصيرنا المشترك بوصفنا أسرة بشرية واحدة، ويمكننا جميعاً من أن نعيش معاً بدون خوف وبلا عوز.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق لجمهورية النمسا على كونها بلداً مضيفاً أبدى أقصى درجات الحفاوة بالوكالة والتأييد لها. وأهنئ خلفي، المدير العام المنتخب يوكيا أمانو وأتمنى له كل النجاح. وأشكر الجمعية العامة على دعمها خلال اثني عشرة عاماً من تبوئي منصب المدير العام. لقد مررنا ببعض الأوقات الصعبة معاً. لقد كان من دواعي الشرف والامتياز لي أن أعمل معكم جميعاً.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه هذا التقرير القيم. وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي يخاطب فيها المجلس

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بين مقدمي مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/64/L.7). ونشيد بجهود رئيس مجلس محافظي الوكالة ونأمل صادقين أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وبينما يؤيد الاتحاد الأوروبي تماماً مشروع القرار، فإن هذا التأييد لا يعني دعم قرار الوكالة (GC(53)/RES/17)، الوارد في الفقرة ٢ من مشروع القرار. وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بأن عددا كبيرا من الدول، عندما اعتمد المؤتمر العام للوكالة ذلك القرار، صوت معارضة له، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقبل خمسين عاما، أنشئت الوكالة لتعزيز "الذرة من أجل السلام"، وكلفت بولاية زيادة إسهام الطاقة النووية في السلام والصحة والرفاه، لكفالة عدم تحويل الأنشطة النووية إلى الأغراض العسكرية، ولنشر ثقافة السلامة ومعايير صارمة للسلامة في جميع أرجاء العالم، قبل وقت قصير، لتفادي خطر الإرهاب النووي. واليوم تواجه الوكالة عددا من التحديات الجسام، لا سيما المسائل المتعلقة بالانتشار النووي والامتثال.

ويشكل نظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءاً أساسياً من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، لأن هدفه الرئيسي هو كشف تحويل مسار المواد النووية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية وبالتالي ردع ذلك التحويل. ويعمل الاتحاد الأوروبي على جعل تنفيذ البروتوكول الإضافي شرطاً للإمداد بالصادرات النووية. ولدى جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بروتوكولات إضافية سارية المفعول منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. ونؤكد مجدداً على أن اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولها الإضافي تشكل المعيار الحالي للتحقق.

كما كان الحال في السنوات السابقة، يعيد القرار تأكيد الجمعية العامة دعمها القوي للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي؛ كما يناشد الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لأنشطة الوكالة.

وآمل أملاً وطيداً في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد أورنيوس (السويد) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أشكر أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، على عملهما الدؤوب على مدى السنة الماضية. نشكر السيد البرادعي على تقريره عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٩.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد البرادعي على فترة ولايته الناجحة بصفته المدير العام للوكالة. وقد كانت الأعوام الـ ١٢ الماضية أحياناً مأساوية بصورة استثنائية بالنسبة للوكالة، وقد استحققت أن يكون على رأسها شخص يتحلى بقدر هائل من النزاهة والحنكة الدبلوماسية. وكان حصوله على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ اعترافاً عادلاً بإنجازات المدير العام والوكالة.

كما نرحب ترحيباً حاراً بالسفير أمانو، الذي سيتولى مهامه بصفته المدير العام الجديد للوكالة في كانون الأول/ديسمبر. والتحديات التي يواجهها العالم اليوم في مجالات عدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين تحديات جسام فعلاً. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن السفير أمانو لديه الخبرة المطلوبة للاضطلاع بالمهام المقبلة، ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤكد له على دعمه القوي.

الاتحاد الأوروبي باحترام المدونة ويحث جميع الدول على أن تحذو حذوه.

ولا تزال مهمة الوكالة المتمثلة في توطيد التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعزيز السلامة والأمن النوويين، ولا سيما، التحقق النووي، أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم اليوم.

وفي الختام، يعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن دعمه للوكالة، ويسره أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار (A/64/L.7) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للسيد محمد البرادعي على ما قام به من عمل خلال ١٢ سنة في ولايته بصفته المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبفضل إنجازاته وما حصل عليه من إشادة خلال تقلده لمنصبه، حظي بتنويه عالمي مثلما تأكد ذلك بمنح جائزة نوبل للسلام للوكالة وله شخصيا.

ونرحب بتعيين المدير العام الجديد، السفير أمانو ممثل اليابان، ونتعهد بتقديم كامل دعمنا له. ونأمل أن تسهم أنشطته في الحفاظ على المكانة المرموقة للوكالة، التي استند عملها على الدوام إلى مبادئ الحياد والموضوعية من أجل مصالح جميع دولها الأعضاء.

وقد شكلت الوكالة المركز العالمي للتعاون في المجال النووي على مدى أكثر من نصف قرن. وفي ظل الظروف الحالية، ومراعاة للتحديات والتهديدات الجديدة التي يواجهها المجتمع العالمي، ازدادت أهمية دور الوكالة باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة المكلفة بمهمة كفالة تحقيق التوازن الضروري بين تطوير الاستخدام المأمون والسلمي للطاقة النووية وامتثال الدول لنظام عدم الانتشار النووي، ونشيد بالأنشطة التي

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأنه لا يزال هناك عدد من الدول التي لم تنفذ البروتوكولات الإضافية. ونحث جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقات الضمانات ذات الصلة وبروتوكولاتها الإضافية على أن تفعل ذلك، وأن تضعها موضع التنفيذ.

وقد أنشأت أنشطة الوكالة إطار الجهود التعاونية لبناء وتعزيز نظام دولي للسلامة والأمن، وهي تغطي بكامل دعم الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وتضطلع الوكالة بدور هام في تعزيز إطار السلامة النووية العالمي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود الوكالة في هذا المجال. وفي إطار أداة التعاون بشأن السلامة النووية وأداة المساعدة قبل الانضمام، خصص الاتحاد الأوروبي نحو ٥٧٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ لمساعدة البلدان على تعزيز أنظمتها للسلامة النووية والحماية من الإشعاعات. وبموجب هذين الصكين، يتعاون الاتحاد الأوروبي مع الوكالة على تنفيذ مشاريع محددة مع دول أعضاء فيها.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأن السلامة النووية برنامج أساسي للوكالة، ويشيد بالوكالة على أنشطتها الرامية لمنع الإرهاب النووي ومكافحته. ومن خلال مساهمة مالية تبلغ أكثر من ٢٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤، يشكل الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للصندوق الاستثماري للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالسلامة النووية. وناشد الدول كافة أن تتعهد بتمويل الصندوق.

والواقع أن لكفالة سلامة وأمن المصادر المشعة أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، فإن دور مدونة قواعد السلوك بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة، التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠٠٣، يكتسي أهمية خاصة. وقد التزم

وفي ذلك السياق، نرحب بعمل أمانة الوكالة لتطبيق مفهوم الضمانات المتكاملة في أنشطة الوكالة للرقابة على أساس عملي. وسيواصل الاتحاد الروسي مساعدة الوكالة على تعزيز نظام الضمانات من خلال تمويل البرنامج الوطني للدعم العلمي والتكنولوجي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد بذلت الكثير من الجهود حتى الآن لإنشاء شبكة أمان دولية فعالة للحيلولة دون وقوع الأسلحة النووية والمواد النووية في أيدي الإرهابيين. وفي ذلك السياق، لا بد من التشديد على أهمية الجهود المنهجية للوكالة بغية تعزيز النظام العالمي للأمان النووي المادي. ونؤيد اعتماد خطة جديدة للوكالة معنية بالأمان النووي المادي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

وبما أن التهديد الإرهابي عالمي، فإننا نرى أنه لا بد من تعزيز آليات التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وخلال الاجتماع الذي عقده رئيسا روسيا وروسيا والولايات المتحدة في موسكو في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، اعتمد الرئيسان بياناً مشتركاً بشأن التعاون النووي. وعلى نحو خاص، أكد البيان التزامهما بتعزيز التعاون على منع انتشار الأسلحة النووية وقمع أعمال الإرهاب النووي. كما أعرب البيان عن النية في توسيع وتعميق نطاق التعاون الطويل الأجل بغية مواصلة تعزيز أمن المرافق النووية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك من خلال استمرار النشاط لإعادة وقود اليورانيوم العالي الإغناء والمستهلك إلى الدول المنتجة، واستحداث أنواع جديدة من وقود اليورانيوم المنخفض الإغناء، للتحويل المحتمل لقلوب مفاعلات البحوث في بلدان ثالثة، والتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي الإغناء في التطبيقات المدنية، حيثما كان ذلك عملياً. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في ذلك العمل.

ونود أن نبليغكم بأن روسيا اتخذت قراراً قائماً على المبدأ بأن تقدم، اعتباراً من عام ٢٠١٠، مساهمة طوعية

اضطلعت بها الوكالة حتى الآن ونلتزم بمواصلة تعزيز إمكانات الوكالة.

ونرى أن المهمة التي ينبغي القيام بها في المستقبل القريب هي تهيئة الظروف التي يمكن فيها لجميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تحقق كامل الاستفادة من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً لمتطلبات نظام عدم الانتشار، وبدون أي عراقيل.

ويشكل تعزيز قدرة الوكالة على كشف المواد النووية والأنشطة النووية غير المعلنة مساراً هاماً لتعزيز هذا النظام. ويضطلع نظام ضمانات الوكالة بدور هام في كفالة فعالية نظام عدم الانتشار النووي. وإضافة الطابع العالمي على النظام يمكن الوكالة بيقين ثابت من التأكد من عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في جميع أرجاء العالم.

ونحن ننطلق من الفهم القائل إن اتفاق الضمانات وبرتوكولها الإضافي الملحق به ينبغي أن يصبحا في المستقبل القاعدة العالمية للتحقق من امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، والمعيّار الجديد في مجال الترتيبات المتعلقة بالإمدادات النووية. ونأمل أن جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه الوثيقة البالغة الأهمية، وفي المقام الأول والأخير، البلدان التي تقوم بأنشطة نووية هامة، ستفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالدور المتزايد دوماً للطاقة النووية في العالم والتكليف بإنتاج جديد وإمكانات الطاقة المتصلة بالميدان النووي، فإن نطاق أنشطة الرقابة التي تقوم بها الوكالة سيتزايد أيضاً. وفي هذا الصدد، حان الوقت للتفكير في مسألة جعل قدرات الوكالة على الرقابة التقنية تتناسب مع العدد المتزايد للمرافق الخاضعة لضماناتها.

١٠ ملايين دولار لذلك الغرض، وسنساهم في العام المقبل بمبلغ إضافي مقداره ٧ ملايين دولار في صندوق ملجأ تشيرنوبيل.

وفيما يتعلق بالمسائل الحالية المتصلة بعدم الانتشار والسلامة البيئية، فإننا لا نزال نعمل على إعادة وقود اليورانيوم العالي الإغناء والمستهلك إلى روسيا، بصورة مشتركة مع الولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبلدان الشركاء في مشاريع التعاون التقني المتعلقة بإزالة وقود اليورانيوم العالي الإغناء من مفاعلات البحوث السوفياتية الصنع. واعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تمت إعادة أكثر من ٤٧٠ كيلوغراماً من الوقود الطازج و ٤١٥ كيلوغراماً، أو ما يعادلها باليورانيوم، من وقود اليورانيوم العالي الإغناء والمشحع، إلى روسيا من الخارج، بما في ذلك رومانيا، لاتفيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، أوزبكستان، هنغاريا وكازاخستان. وفي عام ٢٠٠٩، تم التوقيع على اتفاقات حكومية دولية مع رومانيا و صربيا وبولندا.

ويثير تطوير الطاقة النووية في العديد من البلدان مسألة الإمداد الموثوق بالوقود المناسب. ومن المنظور الاقتصادي، يشكل إنشاء القدرة على إنتاج الوقود النووي عملية مكلفة للغاية. ونعتقد أن القرار الأكثر فعالية في هذا الصدد يمكن أن يكون هو تنفيذ مبادرات فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، وتضطلع فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي وفي إطار النهج المتعددة الأطراف، وتروم توفير بديل ممكن من الناحية الاقتصادية وقابل للتطبيق عملياً لإنشاء جميع عناصر دورة الوقود النووي على الصعيد الوطني. ونعرب عن بالغ تقديرنا ودعمنا لدور الوكالة في تعزيز النهج المتعددة الأطراف بشأن إنشاء خدمات دورة الوقود النووي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان المهتمة بشأن تحديد ومواءمة المبادرات المتعلقة بالنهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، كلما كان ذلك ممكناً وعملياً.

كبيرة في صندوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالأمان النووي، بمقدار ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ ومليون دولار سنوياً من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. ونأمل أن تساعد مساهمتنا على مواصلة تعزيز نظام الأمان النووي المادي.

وتشكل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي قدمها رئيسا روسيا والولايات المتحدة عام ٢٠٠٦، إسهاماً هاماً آخر في إنجاز تلك المهمة. وتتخذ المبادرة بُعداً عالمياً نظراً لأن ٧٦ دولة انضمت إليها بالفعل باعتبارها دولا مشاركة. وتشكل الصكوك الدولية الرئيسية، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتعديل عام ٢٠٠٥ لتلك الاتفاقية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، أساساً للتعاون في إطار المبادرة العالمية.

إن تنفيذ برنامج التعاون التقني عنصر هام في أنشطة الوكالة. وقد دأب الاتحاد الروسي على تسديد كامل مساهماته الطوعية في صندوق التعاون التقني، وينوي مواصلة ذلك. وساهمنا هذا العام بمبلغ ٣٦,٦ مليون روبل في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، وفي أواخر عام ٢٠٠٨، ساهمنا بمبلغ ٢٤٠ مليون روبل لمساعدة جمهورية أرمينيا على تحسين أمان محطة الطاقة النووية الأرمينية في إطار برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني.

ويكفل الاتحاد الروسي المستوى المناسب من نظم الأمان لدى استخدامه للطاقة النووية، امتثالاً للاتفاقيات الدولية وتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستستقبل روسيا هذا العام ولأول مرة بعثة للوكالة لتقييم أنشطة الكيانات الوطنية المعنية بنظم الأمان في استخدام الطاقة النووية.

وقرر الاتحاد الروسي مساعدة أوكرانيا على تحسين أمان موقع محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الكهرباء وتعجيل وتيرة وقف تشغيل المرفق. وفي عام ٢٠٠٩، خصصنا

الوقود النووي. والحق في الحصول على اليورانيوم العالي الإغناء من احتياطي مضمون لا ينطوي على التنازل عن الحقين في إنشاء دور وقود وتطويرها. ونحن لا نقترح هذا الشرط. ويمكن توريد المواد إلى أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأعضاء في الوكالة التي لا تنتهك اتفاقها للضمانات، وأخضعت جميع أنشطتها النووية ل ضمانات الوكالة.

ويشكل تنفيذ المشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالمفاعلات النووية المتكررة ودورات الوقود، الذي أطلقته روسيا، نموذجا للتعاون الدولي الناجح تحت إشراف الوكالة. وقد بدأت في هذا الوقت المرحلة الثانية من تنفيذ المشروع، بعد أن نشر، في أواخر العام الماضي، طرائق تقييم أنظمة الطاقة النووية المتكررة التي وضعها المشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالمفاعلات النووية المتكررة ودورات الوقود. ويمكن الآن للأطراف المشاركة في المشروع أن تبدأ بتنظيم جهود مشتركة عملية بشأن استحداث التكنولوجيا النووية المأمونة. وندعم جهود أمانة الوكالة لتمويل ميزانية المشروع وندعو جميع الأطراف المشاركة إلى بدء تمويله المباشر على أساس مشترك. وقد التزم الاتحاد الروسي بتوفير تمويل طويل الأجل للمشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ من خلال تخصيص ٢٣ مليون روبل سنويا.

وأود أن أعرب مجددا عن تأييدنا لمشروع القرار A/64/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وباعتبار روسيا من مقدمي مشروع القرار، فإنها تؤيد تماما أهمية عمل الوكالة، وهي على اقتناع بأنها ستواصل ذلك لما فيه صالح تعزيز الأمن الدولي.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما تضمنه من عرض للأنشطة الهامة التي اضطلعت بها الوكالة خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في

وفي إطار المبادرة التي قدمها رئيس روسيا لإنشاء مرفق أساسي عالمي معني بالطاقة النووية، أنشئ المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع جمهورية كازاخستان، في مباني شركة الأسهم المشتركة العامة لمصنع أنغارسك الكيميائي للتحليل الكهربائي. وفي عام ٢٠٠٨، حصل المركز على جميع التصاريح والتراخيص اللازمة للبدء بالأنشطة العملية باعتباره موردا للسلع والخدمات. وانضمت أرمينيا هذا العام إلى المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم، بينما يجري حاليا استكمال عملية انضمام أوكرانيا.

ونشاط رأي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن المركز قادر على معالجة المسائل التي لا تتصل بكفالة الحصول على خدمات دورة الوقود النووي فحسب، بل أيضا ب ضمان إمدادات الوقود النووي بناء على طلب الوكالة. ولا نزال نطور المبادرة المتعلقة بإنشاء احتياطي مضمون من اليورانيوم المنخفض الإغناء بحجم شحنتين كاملتين من وقود قلوب المفاعلات بقدرة بعد التركيب تبلغ ١٠٠٠ ميغاوات، مع تكليف المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم بتخزينهما المزمع بموجب ترتيب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وخلال الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في العام الماضي، قدمت روسيا اقتراحا بشأن مبدأ إنشاء الاحتياطي المضمونة. وقد اصلنا تطوير تلك المبادرة هذا العام. وقدمت تلك المبادرة بصورة مفصلة في الاجتماعين اللذين عقدهما مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس وحزيران/يونيه. وصدر وصف مفصل للمبادرة كورقة معلومات للوكالة.

وأود أن أشدد على أن الاقتراح الروسي يستند إلى المادة التاسعة من النظام الأساسي للوكالة. وحقوق الدول الأعضاء في الوكالة لا تنتهك أو ينتقص منها، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بتطوير قدراتها على الإنتاج في إطار دورة

على المواد والتقنيات اللازمة لتطوير برامجها النووية السلمية من جانب، ومنح مجموعة الموردين النوويين استثناءات من جانب آخر، لدول غير أعضاء في المعاهدة لتحصل بموجبها على تقنيات ومواد نووية تتجاوز بمراحل ما تم منحه للدول الأعضاء في المعاهدة.

ومع قرب انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ٢٠١٠، والذي سيمثل منعطفاً مصيرياً لمستقبل المعاهدة ونظامها، فإن هذا الخلل في تطبيق المعاهدة ينبغي معالجته بأسرع صورة وبشكل حاسم يضمن عدم تكرار تلك الاستثناءات، ويدفع بقوة نحو اتخاذ كافة الإجراءات العملية اللازمة لتحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة للوكالة، لتدارك التسييس المبالغ فيه في تطبيق نظام منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وعدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي، والتزامات المعاهدة بشأن عدم جواز التعاون بأي صورة مع الدول غير الأطراف بهدف تحقيق عالميتها وضمان فاعليتها ومصداقيتها، والتعامل بفاعلية مع ظاهرة وجود أسلحة نووية على أراضي دول غير نووية أطراف في أحلاف عسكرية برغم كونها خاضعة للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، وكلها مظاهر صار استمرارها يتهدد جدوى النظام ككل بصورة غير مسبقة، وفي مرحلة حاسمة من تاريخ هذا النظام.

وبالرغم من غياب عالمية نظام الضمانات الشاملة والقصور البالغ في تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، ما زالت الدول غير النووية تواجه ضغوطاً متزايدة للقبول بالمزيد من الالتزامات في مجال الضمانات، وعلى رأسها البروتوكول الإضافي، في إطار يتجاهل الطبيعة الاختيارية للانضمام لمثل هذا الترتيب ولأي التزام دولي جديد يتجاوز اتفاق الضمانات الشاملة، وأولوية التركيز، أولاً، على تحقيق عالمية نظام الضمانات

بمجال عملها المختلفة، والمساهمة المتميزة التي توفرها الوكالة من خلال أنشطة التحقق للسلم والأمن الدوليين. ونحدد ثقتنا الكاملة في أداء رسالتنا النبيلة في دعم الاهتمام المتوازن بالمحاور الرئيسية الثلاثة لنشاطها: التكنولوجيا والأمان والتحقق.

فعلى مدى ما يزيد على نصف قرن، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساهمات ملموسة في مجال التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية ولتعزيز ونشر معايير متقدمة في مجالي الأمن والأمان النووي في أرجاء العالم، وفي مجال التحقق من احترام الدول لالتزاماتها في مجالات نزع السلاح النووي، وضمان الاستفادة الكاملة للدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار من حقها الأصل وفق المادة الرابعة للمعاهدة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

تتزايد أهمية الحق الأصل للدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي في حيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية السلمية في وقت يتعاطم احتياج الدول النامية لمصادر طاقة نظيفة ورخيصة لتحقيق خططها التنموية والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي تتلاحق آثارها على قدرة الدول النامية على تحقيق أهدافها التنموية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا ترى مصر أن للوكالة دوراً مركزياً في تيسير حصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة النووية.

وتتزايد أهمية دور الوكالة في دعم التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ضوء القصور الكمي والنوعي القائم في مجال نقل تقنيات الطاقة النووية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والذي تساهم فيه محاولات البعض لفرض المزيد من الشروط الزائفة والقيود غير المبررة لحصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار

وعيت دول الشرق الأوسط كافة بالأهمية المركزية للانضمام إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة باستثناء إسرائيل التي تمنع في البقاء خارجه، برغم اعتماد المؤتمر العام للوكالة سنوياً قراراً بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط" يطالبها بالانضمام إلى نظام الضمانات الشاملة، بما ييسر ترتيبات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويحقق بناء الثقة والسلام والاستقرار الإقليميين. بل واعتمد المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" لأول مرة منذ عام ١٩٩١ ليؤكد على تنبه المجتمع الدولي لخطورة تلك القدرات الإسرائيلية غير الخاضعة للرقابة الدولية في مجالات الضمانات أو الأمان أو الأمن النووي، وما تمثله من حافز صارخ للمزيد من الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، وما سيمثله ذلك كله من تهديد لاستقرار الشرق الأوسط وللسلم والأمن الدوليين ككل.

انتقل الآن من تناول البعد الأمني الإقليمي إلى تناول موضوع التعاون الفني. وهنا، تؤكد مصر على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لها ولغيرها من الدول النامية التي تستفيد من هذه البرامج لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها. وتحدد مصر تأكيدها على أهمية تدعيم دور الوكالة في مجال نقل التكنولوجيا من خلال تأمين وتزايد التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي، اتساقاً مع كون هذا النشاط أحد ركائز عمل الوكالة الرئيسية طبقاً لنظامها الأساسي.

وأخذاً في الاعتبار الدور الذي تعني به الوكالة، كونها المحفل الدولي المكلف بالعمل في الإطار المتعدد الأطراف على تطبيق أعلى معايير الأمان النووي في مفاعلات الطاقة النووية، والمساهمة في استفادة الدول النامية من الطاقة النووية، فإن مصر، كدولة تسعى لجعل الطاقة النووية طريقاً

الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل المطالبة بتعزيزه بصورة تمييزية.

بل إن مجلس الأمن ذاته حينما عقد قمته التاريخية في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي حول "نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي"، اتخذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي استهدف إعادة تفسير عناصر هامة ترتبط بنظام ضمانات الوكالة والحق الأصيل في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتلك تفسيرات جديدة تتعارض مع نصوص المعاهدة وأهدافها، وكلها مؤشرات تزايد خطورتها مع سعي البعض إلى اعتبار هذا القرار أحد المحاور الرئيسية للتعامل مع قضية منع الانتشار خلال مؤتمر الاستعراض وهذا أمر غير مقبول من عدد كبير من الدول.

ومع أن الوكالة ما زالت المحفل الدولي الوحيد المشروع لمناقشة ودراسة الأبعاد الفنية والقانونية والعملية لعدد من المقترحات التي تم طرحها لضمان الإمداد بالوقود النووي من خلال نهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، فإن حسم هذه المناقشات يتطلب التوصل إلى توافق بشأنها، ذلك التوافق الذي ما زال غائباً حتى الآن. وبينما ترحب مصر باستكشاف سبل إضافية لتوفير ضمانات الوقود النووي ودعم أطر اختيارية للتعاون الدولي في مجال إنتاج الوقود دون تنازل عن الحقوق، فإنها لا ترى أساساً لأن يقيد النهج المتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي بأي صورة الخيارات الوطنية الحرة في مجال دورة الوقود، وهو الخيار الذي كفلته معاهدة عدم الانتشار النووي لكل من الدول غير النووية الأطراف فيها بصورة غير قابلة للتصرف ولا تقبل التقييد. ولا ترى مصر أن لدولة ما أن تتنازل اليوم عن هذا الحق لتحجج عن أجيال المستقبل هذا الخيار الذي قد تمليه احتياجات عصرهم أو متطلباتهم التنموية.

ونلاحظ أن الوكالة أولت اهتماما بمعالجة مجموعة من المسائل بتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال إنشاء وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن مساعدة الوكالة في إنشاء عملية لإقامة أنظمة وطنية للطاقة النووية تمثل مساهمة مهمة في تعزيز الأمان النووي في مجال الطاقة وتعزيز اعتماد تكنولوجيا الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وبالنسبة لبيلاروس، فإن التعاون مع الوكالة في هذا المجال يكتسي أهمية خاصة في سياق تحضيرها لبناء أول محطاتها النووية لتوليد الكهرباء. لقد حققت بيلاروس تقدما كبيرا في إقامة البنية الأساسية للطاقة النووية اللازمة لكفالة الاستغلال المأمون للطاقة الذرية. نحن نولي اهتماما خاصا لوضع تشريعات ومعايير للطاقة الذرية ولإنشاء نظام رقابي للأمان النووي والإشعاعي. وبعد دراسة متعمقة ومتعددة الأطراف، جرى اختيار ثلاثة مواقع محتملة لإنشاء المحطة، حُدّد أحدها باعتباره الموقع الرئيسي، والآخران كموقعين احتياطيين. ونشيد، في هذا الصدد، بمساعدة الخبراء التي قدمتها الوكالة، التي زار اختصاصيها بيلاروس مرتين في عام ٢٠٠٨.

وبصدد عملية بناء المنشأة النووية، تولي بيلاروس اهتماما كبيرا لمسألة المعلومات العامة. ونظمت بيلاروس، في امتثال صارم لالتزاماتها الدولية، جلسات استماع علنية للاتفاق على تقريرها عن تقييم الأثر البيئي أثناء تخطيط وبناء المحطة النووية لتوليد الكهرباء. وبالإضافة إلى الجمهور، جرت دعوة البلدان التي أعربت عن نيتها في المشاركة - أوكرانيا، بولندا، لاتفيا، ليتوانيا، النمسا - للاشتراك في الإجراءات. وسيجري إعداد الصيغة النهائية من وثيقة تقييم الأثر البيئي، مع مراعاة التعليقات التي جرى تلقيها من تلك البلدان ومن الناس.

لاستكمال مسيرة التنمية، تتعاون مع الوكالة في هذا المجال، بما في ذلك خدمات تقييم الاحتياجات من الطاقة والمشورة الفنية فيما يتعلق بالتطوير الآمن والفاعل للقدرات الوطنية في مجال الاستفادة من الطاقة النووية، وتتطلع لاستمرار دعم الوكالة لجهودها تلك.

وفيما يتعلق بنشاط الوكالة في مجال الأمن النووي، ترحب مصر باستمرار الوكالة في تعزيز الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي وفي العمل على توفير أكبر قدر لازم من المساهمات الطوعية لصندوق الأمن النووي، وتتطلع مصر من جانب آخر للمشاركة في أعمال القمة التي دعا إليها الرئيس الأمريكي في نيسان/أبريل المقبل ونأمل أن تتسق مقرراتها مع جهود الوكالة في هذا الشأن وتعزيزها.

وختاماً، أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر بشكل خاص عن تقديرنا المتميز والمتوازن الذي لعبه الدكتور محمد البرادعي، مدير عام الوكالة، وموظفوها خلال قيادته للوكالة منذ عام ١٩٩٧ وما ترتب على قيادته المسؤولة من تطور لهذا الجهاز الدولي الشديد الحساسية والأهمية، ومن تزايد الثقة الدولية في نزاهته وقيادته، كما أهنئ السفير أمانو المدير العام الجديد للوكالة، مؤكداً في هذا الإطار تطلع مصر للتعاون معه واستمرار التزام مصر بدعم الوكالة بكل الصور الممكنة لحماية ما يمثلها استمرار دورها المتوازن بالنسبة للمجتمع الدولي من مساهمة في أمنه واستقراره وتطوره العلمي ورفاهيته.

السيد كولوننتاي (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

تتمن بيلاروس عاليا نتائج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وترحب بتعزيز سلطة الوكالة كمنظمة حكومية دولية رائدة في المجال النووي. نحن نعلق أهمية خاصة على جهود الوكالة في مجالات مثل التعاون الفني والطاقة النووية ومنع الانتشار النووي واعتماد نظام الضمانات والأمن النووي والإشعاعي.

مشروع القرار ومؤيد قوي لعمل الوكالة لتعزيز الأمن الدولي والتنمية المستدامة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة، على جهوده وتقديره المقدم إلى الجمعية العامة عن الأنشطة الرئيسية للوكالة في عام ٢٠٠٨. كما أود أن أهنيء السيد أمانو على تعيينه كمدير عام جديد لوكالة.

إن تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٨ دليل واضح على الدور المتزايد والمهم للتكنولوجيا النووية في حياة الإنسان. وبعد أكثر من نصف قرن من تأسيس الوكالة، اتسع نطاق أنشطتها إلى مجالات مختلفة نتيجة للطلب المتزايد على الطاقة النووية كمصدر متجدد ونظيف للطاقة. كما يبين تقرير الوكالة أهمية التكنولوجيا النووية في مجالات أخرى كثيرة، مثل الصناعة والطب والعلوم والزراعة. ويسرنا، وفقا لتقرير الوكالة، أن جيراننا الأغنياء بالنفط في منطقة الخليج الفارسي يسعون أيضا لامتلاك الطاقة النووية كمصدر جديد للطاقة، بالتعاون مع بلدان أوروبية معينة. إنه لأمر حسن أن نرى تلك البلدان، التي كانت تعتقد أن البلدان المصدرة للنفط لا تحتاج للطاقة النووية، تخلص الآن إلى أنها بحاجة إلى توسيع تعاونها النووي مع هذه الدول.

إن نهضة نووية تلوح في الأفق. لذا، تتحمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولية الرئيسية عن أداء دورها، بوصفها المنظمة الدولية الشاملة الوحيدة، في تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون الهيئة الرئيسية، لمساعدة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة، التي تعهدت الدول الأطراف بموجبها

إن جمهورية بيلاروس مؤيد باقتناع وباستمرار لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز نظام الوكالة للضمانات. ويؤكد امتثالنا الصارم للالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات تأييدنا لمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي نظرنا لعمليات عدم الانتشار ونزع السلاح برمتها، ينبغي أن نتذكر أن أحد أهم الأهداف هو ضمان استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على سبيل الحصر. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أنه، بموجب معاهدة عدم الانتشار وميثاق الوكالة، لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في تنفيذ برنامج نووي سلمي. وبيلاروس مقتنعة بأن الآليات التي تحت تصرف المجتمع الدولي يجب أن تعزز حصول كل البلدان المهتمة بشكل متكافئ وغير تمييزي إلى فوائد الطاقة النووية.

إن بيلاروس، كعضو مؤسس في الوكالة، مؤيد فعال لتعزيز الوكالة، المنظمة الدولية الرائدة التي تعزز الاستخدام السلمي المأمون والموثوق للطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، تم القيام بعمل كبير لتحقيق الهدف الرئيسي للوكالة، وهو "الذرة من أجل السلام". وفي هذا الصدد، قدم لنا المدير العام محمد البرادعي خدمة جليلة. ونعرب عن خالص امتناننا للسيد البرادعي، الحائز على جائزة نوبل، لجهوده التي لا تكل كمدير عام للوكالة، التي عززت السلطة الدولية للوكالة كمنظمة رئيسية تدافع عن الاستخدام الواسع للطاقة النووية لصون السلام والصحة والرفاه.

وترحب بيلاروس بتعيين السيد يوكيا أمانو كمدير عام للوكالة، وهي مستعدة لدعمه في عمله. كما نود أن نؤكد على تأييدنا لمشروع القرار A/64/L.7 بشأن تقرير الوكالة (انظر A/64/257). وبيلاروس أحد مقدمي

وحلفاءها حائزة على أسلحة نووية تفرض، بذريعة عدم الانتشار، قيوداً وحدوداً مختلفة على وسائل نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية للقيام بأنشطة سلمية. ومع أن تلك الدول ملزمة، بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأن تتعاون مع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، في مجال التكنولوجيا النووية، فإنها تواصل توسيع وفرض قيود جديدة مستخدمة ضوابط التصدير، والأمن النووي، والإرهاب النووي والنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي ذرائع لها.

ونفس البلدان التي تزعم بأنها راعية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توسّع تعاونها مع غير الأطراف في المعاهدة وتُعفيها من تلك القيود. والتعاون النووي لبضع دول حائزة على أسلحة نووية مع الكيان الصهيوني دليل واضح على عدم امتثال تلك الدول لنصّ المعاهدة وروحها. وهذا مثال على سياساتها المتناقضة حيال المعاهدة. وهذه النهج المزدوجة المعايير والتمييزية لن تؤدي إلا إلى تقويض موثوقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ونزاهتهما. وحين كنّا نصغي اليوم بعناية إلى خطاب السيد البرادعي، المدير العام للوكالة، توقّعنا أن يتطرّق إلى هذه النقطة الهامة في هذا الصدد.

وتعلّق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبرى على عالمية ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. والقرارات المتخذة مؤخراً للمؤتمر العام للوكالة بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وبشأن القدرات النووية للنظام الإسرائيلي، التي أُعيد تأكيدها في مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة الأولى مؤخراً، رسائل قوية من المجتمع الدولي للنظام الصهيوني.

”بأن تيسّر ... أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية، من أجل استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية“.

وينبغي للوكالة، بالاستناد إلى ولايتها، أن تعزز جهودها في التعاون والمساعدة النوويين، ولا سيّما للبلدان النامية. ومن المؤسف أن أنشطة الوكالة تلك لا تزال متأخرة عن أنشطة أخرى، وبخاصة أنشطة التحقق. إن بضعة بلدان تعتبر الوكالة مجرد أداة للتحقق. وبتطبيقها هذا النهج الانتقائي حيال الوكالة طوال العقد الأخير، حاولت احتزال مهامها إلى كيان ذي هدف واحد. فأسمتها، خطأً، منظمة الحراسة، على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بجانب التحقق للوكالة، فإننا نعلّق أهمية كبرى على دورها، بوصفها الهيئة الوحيدة ذات الكفاءة لأنشطة التحقق، وفقاً لأحكام نظامها الأساسي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نؤكد مجدداً الجانب المستقل والتقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتقيد بأحكام النظام الأساسي وتتلافى استخدام الوكالة أداة سياسية لتعزيز مصالحها القصيرة الأمد.

ونؤكد أيضاً على أهمية حماية المعلومات السريّة للدول الأعضاء، ونعرب عن قلقنا حيال الكشف غير القانوني المتواصل عن معلومات حسّاسة وسريّة. فاستمرار هذا التوجّه لن يؤدي إلا إلى تعريض مصداقية الوكالة ونزاهتها للخطر.

وكما أُعيد التأكيد عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو حقٌّ غير قابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وهو حقٌّ لا يمكن نقله قانونياً من دولة إلى أخرى. ومن المسائل المثيرة للقلق الشديد أن دولاً معيّنة

وفي كوبا يحظى تطبيق التكنولوجيات النووية في مجالات حيوية من الاقتصاد بتقدير كبير. وأحد أهدافنا هو تحقيق التكامل المتناسق لمشاريع التعاون التقني مع برامجنا الإنمائية ذات الأولوية. وبالمثل، فإننا زدنا مشاركتنا في مشاريع التعاون الإقليمي، وبخاصة مع تلك التي تشكل جزءاً من الترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية، لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انسجماً مع الأولوية التي نحددتها للتعاون مع البلدان النامية.

وفي عام ٢٠٠٨، واصلت كوبا زيادة إسهاماتها في برنامج التعاون التقني للوكالة. ومن بين تلك الإسهامات مشاركة ٢٩ خبيراً كوبياً في ٥٣ بعثة دولية للوكالة، فضلاً عن مشاركة ٨ أساتذة في أنشطة التعاون التقني. يضاف إلى ذلك قيام تسعة خبراء من بلدان أخرى بأنشطة تدريبية في كوبا.

وترحب كوبا ببرنامج العمل لمعالجة السرطان. كما نرحب بالقيام، في أيار/مايو المنصرم، بإطلاق البرنامج المشترك لمنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمكافحة السرطان.

ويخصص بلدنا موارد بشرية ومالية كبيرة للامتنال لاتفاقات ضماناته. ويسرنا أن نكون من بين البلدان التي لم تجد فيها الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحريفا لمسار المواد النووية المعلنة لأية أغراض سوى الأغراض السلمية، ولا أية إشارة إلى أنشطة أو مواد نووية غير معلنة.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم الذي تخضع له كوبا يؤثر في نشاط مشتريات الوكالة، وبالتالي في المشاريع التي تريد أن تنفذها هناك. فالأمانة العامة للوكالة تواجه صعوبات متواصلة ومتنامية في شراء المعدات العلمية المقررة لمشاريع في كوبا، نظراً لحقيقة أن شركات الولايات المتحدة أو الشركات التي لها رؤوس أموال مشاركة من ذلك البلد لا تستطيع أن تبيع معداتها لكوبا، بدون

وهذا النظام، بوصفه الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، هو العقبة الرئيسية أمام إقامة منطقة خالية من السلاح النووي هناك. وبرنامج السلاح النووي السري لهذا النظام، الذي يجري تنفيذه في مرافقه السرية غير المضمونة، هو أخطر تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل الجهود المتضافرة وإلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرار عام ١٩٩٥ لإقامة الشرق الأوسط بوصفه منطقة خالية من السلاح النووي.

وختاماً، أود أن أؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتبر تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية حقاً غير قابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة. وفي هذا الصدد، استثمرنا موارد بشرية ومادية وفيرة في مجال الطاقة النووية لأغراض سلمية. وهذه السياسة قائمة على خطة مدروسة بعناية وطويلة الأمد، تستهدف تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة للبلد وسكانه المتزايدين بسرعة. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، فإن برنامج إيران النووي هو للأغراض السلمية، وهكذا كان دائماً.

السيد بينيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

تشكر كوبا السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم تقرير الوكالة.

وتعلق كوبا أهمية خاصة على التعاون التقني من جانب الوكالة. وفي البلدان النامية، هناك حاجة متزايدة إلى استخدام تطبيقات نووية في حل مشاكل الطاقة لدينا. ويجب تعزيز ركن التعاون التقني للوكالة وحصوله، بدون شروط، على الموارد التي يتطلبها مواكبة أولوياته.

اتفاقات ضمانات الدول. ونحن على ثقة بأن أعمال الوكالة ستواصل بدون أي تدخل خارجي.

وعلاوة على ذلك، ترفض كوبا أية محاولة لاستخدام إمداد الوقود النووي وسيلة للإكراه الاقتصادي أو السياسي، أو آلية لتثبيت احتكار بضع دول لتوزيع هذا الوقود.

وتؤكد كوبا مجدداً اقتناعها بأنه لن يسهم في ضمان السلم والأمن الدوليين سوى القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الآمال في التغيير، فمن المزعج أن يتواصل تطوير السياسات العسكرية، وأن ينفق أكثر من بليون دولار سنوياً على الصناعة الحربية، التي تشمل تطوير الأسلحة والاستراتيجيات النووية.

ولدينا القدرة على أن نعكس اتجاه هذه الحالة. ففي الأشهر المقبلة، سنشهد فرصاً جديدة، وسيكون المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ لحظة مثالية لتمكين غلبة منطق العمل المتعدد الأطراف، بهدف إرساء التزام حقيقي بالتنمية، ونزع السلاح النووي والسلام العالمي.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد الاحترام والتقدير العظيم للذين تكنهما السلطات الكويتية للسيد محمد البرادعي على قيادته وإدارته للوكالة. ونحن على ثقة بأن إرثه من الكفاءة المهنية والحيادية سيبقى مصدر إلهام لعمل الوكالة. وبالمثل، نهني السفير يوكيا أمانو على انتخابه مديراً عاماً جديداً للوكالة. ونود أن نقدّم له تعاوننا الكامل، ونتمنى له كل النجاح في إدارته.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم التقرير السنوي للوكالة. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق له على جهوده لإدارة شؤون الوكالة بأسلوب فعال،

مواجهة الإمكانية الحقيقية لإخضاعها لجزاءات. وهذه الحالة تجعل تنفيذ مشاريعنا أكثر تكلفة لأننا نضطر لشراء المعدات من أماكن أبعد.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية تجري حالياً تحليلاً لتحسين عملياتها. ولكي يكون هذا العمل ناجحاً، علينا أن نضع في الاعتبار الفوارق الكبرى القائمة بين البرامج النووية للبلدان التي تشكل منها الوكالة. يمتلك عدد كبير من الدول كميات ضئيلة جداً من المواد النووية، وليس لدى العديد منها حتى مرافق نووية بحسب المفهوم المحدد من حيث الضمانات. ونتيجة لذلك، لا يمكننا إرساء تدابير شاملة، غير مفكرين إلا في الذين يمتلكون برامج نووية واسعة النطاق أو متوسطته.

وعلاوة على ذلك، علينا أن نضمن أن عملية التحقق تجري بأسلوب عادل ومحيد، بوصفه الشرط الأساسي للحفاظ على السلم والأمن في بلداننا. ويجب علينا أن نزيل بحزم أي تدخل أو ضغط غير ضروري في التحقق، يقوّض كفاءة الوكالة ومصداقيتها.

وينبغي للتلاعب السياسي، بما يُسمّى مسألة إيران النووية، أن يكون قد توقّف منذ زمن بعيد، وعلينا أن نضع نهاية للمعايير المزدوجة، كما نشهد مع الاتهامات الموجهة ضد الجمهورية العربية السورية، ومع الاستحالة غير المقبولة لتحقيق منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وهو المطلب المستمر للمجتمع الدولي في العقود القليلة الماضية.

ونؤكد مجدداً ضرورة احترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشدّد على أنه ينبغي ألاّ تصبح التدابير الطوعية واجبات للدول بأي حال من الأحوال. وبالمثل، نصرّ على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة، التي لديها صلاحية التحقق من التقيد بالالتزامات بموجب

النوية والآثار المؤذية الناجمة عن التعرّض للإشعاع. ويمكن كذلك تعزيز استخدام معايير السلامة الدولية وتشاطر الخبرة على أساس أكثر إقليمية، بإنشاء شبكات سلامة إقليمية، منها شبكة السلامة النووية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي ما يتعلق بالأمن النووي، تدعم إندونيسيا أنشطة الوكالة، وتدرّك المخاطر والأخطار المحتملة للاتجار غير المشروع، وحيازة المجموعات الإرهابية على مواد نووية. لكنّه ينبغي دائماً تنفيذ جهود المجتمع الدولي لمنع الإرهاب النووي في الإطار القانوني العالمي القائم. وينبغي عدم تحويل تركيز الوكالة عن أنشطتها القانونية، وبخاصة أنشطتها الترويجية.

ونحن نواصل دعم جهود الوكالة لتعزيز فعالية نظام ضماناتها وكفاءته. ونظام الضمانات جزء أساسي من نظام عدم الانتشار النووي وعنصر أساسي لترع السلاح النووي على السواء.

وإندونيسيا، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمنطقة الخالية من السلاح النووي في جنوب شرق آسيا، وضعت اتفاق ضمانات شاملاً وبيروتوكولاً إضافياً موضع الإنفاذ، ونفّذت إلى جانب الوكالة نظام ضمانات متكامل. لذا، سررنا بإنشاء شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في سيول، في نيسان/أبريل الماضي، ونتطلع قدماً إلى اجتماعها الأول، الذي سيُعقد في إندونيسيا في نيسان/أبريل المقبل.

وقد أبرزت تحديات التحقق في السنوات القليلة الماضية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الانتشار النووي، وإلحاق تزويد الوكالة بجميع الوسائل الضرورية للاضطلاع بمسؤوليات التحقق المنوطة بها بأسلوب فعال وذو مصداقية. ومع الحفاظ على درجة عالية من الجودة التقنية والمصدقية، ينبغي مواصلة العمل أيضاً لجعل أنشطة التحقق فعالة التكلفة. وبشأن مسألة التحقق النووي

وعلى إسهامه الداعم للسلم والأمن الدوليين. فقد قاد الوكالة بقدر كبير من المصداقية، والكفاءة المهنية الاستثنائية والمزايا الشخصية. كما نوجّه تهاننا إلى السفير يوكيا أمانو على تعيينه مديراً عاماً جديداً للوكالة. ونحن على ثقة بأن الوكالة ستواصل التقدم بدورها بفضل قيادته المقتدرة جداً.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكامرون).

إن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات القليلة الماضية حديرة بالثناء. وإندونيسيا تشيد بأنشطتها في دعم التقدم في التطبيقات النووية، وتعزيز التنمية الاقتصادية – الاجتماعية بالتعاون التقني، وفي الإسهام في السلم والأمن العالميين. فالتعاون التقني هو إحدى أفضل الآليات لتعزيز استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية من أجل التنمية المستدامة. لذا، نأمل أن يزداد هذا التعاون وأن يتم تمويله بالشكل المناسب. وينبغي للوكالة أن تعتمد توزيعاً أكثر توازناً لميزانياتها بإيلاء اهتمام متساوٍ بكل من الأركان الثلاثة.

وقد نوقشت مسألة النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات القليلة الماضية. وإيجاد ترتيب لدورة وقود متعددة الأطراف أساسي حقاً لتعزيز نظام عدم الانتشار القائم. وينبغي لأي اقتراح في هذا الصدد، ألا يُعيق حق جميع الدول في تطوير جميع جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية. ونحن نوافق على أن هذه المسألة المعقدة تتطلب تفكيرنا الجاد لضمان معالجة جميع الجوانب التقنية والقانونية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة قبل اتخاذ أي قرار نهائي. وضمان المستوى الرفيع من الأمان النووي في جميع أرجاء العالم ذو أهمية بالغة لإندونيسيا أيضاً. لذا، فإننا ندعم الوكالة في تعزيز القبول بجميع معايير السلامة لديها، بوصف ذلك تفضيل عالمي لحماية الإنسان والبيئة من الحوادث

الدولية للطاقة الذرية، على تقريره السنوي الوارد في الوثيقة GC(53)/7، والمعرض على الجمعية العامة. وما اشتمل عليه ذلك التقرير من برامج وخطط أعدتها الوكالة بغرض تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية، والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي، وتعزيز أمن المرافق النووية يؤكد على الدور المتعاظم الذي ما انفكت الوكالة تقوم به، ولا يما على صعيد التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتنمية. ولعلها سائحة أن نشيد بجهود السيد البرادعي، ونتمنى لحلفه، السيد يوكيا أمانو، النجاح والتوفيق.

يولي السودان أهمية قصوى لما جاء في التقرير بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي، وبخاصة التقنيات المتقدمة في مجالات مكافحة الآفات الحشرية، والإدارة الفعالة للموارد المائية والتقنيات ذات الصلة بتطوير نظم الري الحديث في المشروعات الزراعية العملاقة. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير تعاون الوكالة مع اليونيسيف، في ما يتصل بالمجالات التربوية والزراعية، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية، يكتسب، دون شك، أهمية متزايدة.

إن مساعدة البلدان النامية في تطوير منظومتها الفنية الوطنية ذات الصلة تأتي مكملاً لجهود الوكالة في إنفاذ خطط وبرامج التعاون الفني. ونأمل أن يتم تطوير التعاون في إطار برامج الوكالة الصحية لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمكافحة البعوض الناقل للملاريا، وغيرها من الأمراض التي تُعتبر أشد فتكاً بالإنسان في أفريقيا، حتى تتمكن القارة من تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية والبرنامج الاقتصادي المتفق عليه دولياً.

ويؤكد وفد السودان على حق الدول في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، ووفقاً للالتزامات وال مرجعيات الدولية. كما يؤكد وفدنا على

في بعض البلدان، ومنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، تواصل إندونيسيا دعم جميع الجهود الدبلوماسية لحل المسائل النووية في موعد مبكر. ونأمل أن تمارس جميع الأطراف المعنية الصبر وضبط النفس والمرونة. ولا يمكننا، حقيقة، إيجاد تسوية شاملة وسلمية ودائمة إلا من خلال الحوار والتشاور الموضوعيين.

ونحن نرحب بالوثيقة الختامية للدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عُقد في فيينا في أيلول/سبتمبر المنصرم، بما في ذلك اتخاذ القرار بشأن القدرات النووية الإسرائيلية (GC(53)/RES/17). وفي هذا الصدد، تعرب إندونيسيا عن قلقها العميق حيال استمرار عدم القدرة على إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. ويثير قلقنا الموقف الإسرائيلي الثابت المتمثل في رفض إخضاع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن يتم إحراز أي تقدم إلا إذا أخضعت إسرائيل منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما طالبها أن تفعل عدد من قرارات الجمعية العامة والمؤتمر العام للوكالة.

وعلى هذا الصعيد، لا يمكننا أن نقاوم رسم خط مواز معين. فقد شهدنا ضغوطاً هائلة تُمارس على بلدان أخرى في المنطقة، لكي تلتزم بالمبادئ التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا، لا يجوز استثناء أي بلد في الشرق الأوسط من ضمانات الوكالة، أو تنصُّله من واجبات التقييد بتلك الضمانات.

أخيراً، بوصفنا أحد أوائل مقدمي مشروع القرار 64/L.7، الذي عرضته ماليزيا في وقت سابق، فإننا نود أن نؤكد دعمنا له.

السيد بشير (السودان): أرجو في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة

تقريره الشامل بشأن النطاق الواسع من أنشطة الوكالة. وإذ يغتنم الوفد هذه الفرصة، فإنه يود أن يشيد أيضاً بـ ١٢ عاماً من خدمته المتميزة، بصفته مديراً عاماً لتلك الوكالة. إن رؤية السيد البرادعي، والتزامه بجيادية الكفاءة المهنية، والشفافية والتعاون العادل مع الدول الأعضاء، ستترك، بلا ريب، إرثاً دائماً للوكالة والمجتمع الدولي.

وبالانتقال إلى التقرير السنوي للوكالة عام ٢٠٠٨، يسرُّنا أن نحيط علماً بإنجازات الوكالة العديدة والثرية في مجالات الطاقة النووية، والتطبيقات النووية، والسلامة والأمن والتحقق أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وتود جمهورية كوريا أن تشدد على أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدام السليم والأمن والسلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، وأن تؤكد التزامها بالتعاون مع الوكالة في جميع مجالات أنشطتها.

ويود وفد بلدي أن يتناول بعض المسائل التي نعتبرها هامة لأعمال الوكالة في المستقبل. أولاً، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولاتها الإضافية أساسي لتحسين النظام الراهن للضمانات والتحقق. كما نعتقد، بشكل خاص، أن البروتوكولات الإضافية أصبحت معيار تحقق أساسياً، إذ أظهرت الأحداث الأخيرة أن اتفاقات الضمانات الشاملة وحدها لم تعد وافية بغرض تمكين الوكالة من التنفيذ الكامل لولايتها. وعلى ضوء ذلك، ندعو تلك الدول التي لما تبرم تلك الاتفاقات وتبدأ بنفاذها إلى أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

ثانياً، تقدّر جمهورية كوريا الدور القيادي للوكالة في تطوير إطار جديد متعدد الأطراف، لضمان الإمداد بالوقود النووي. ونعتقد أن المزيد من الحوار البناء والتوسع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يعالج عن حق آثار الآراء المختلفة في المفاهيم الأساسية، فضلاً عن المسائل

ضرورية أن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها، حفاظاً على مصداقية الوكالة ودورها الحيوي. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى توخّي العدالة والإنصاف في معالجة القضايا العالقة مع بعض الدول في هذا الشأن، عن طريق الحوار والتفاوض، وصولاً إلى الحلول المناسبة.

ومن جهة أخرى، فإن وفد السودان يود التأكيد على موقفه الثابت في دعم وتأييد مواقف جميع الأقاليم الجغرافية في إعلان مناطقها خالية من السلاح النووي، انطلاقاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل أحد المرتكزات الأساسية في منظومة السلم والأمن الدوليين. وتأسيساً على ذلك، فإننا نشعر بالقلق لحقيقة أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، منذ عقود خلت، نظراً لاعتراض إسرائيل، الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في هذه المنطقة، وامتناعها عن إخضاع برامجها النووية لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتجاهلها المستمر لمناشدات المجتمع الدولي ودعواته المتكررة في هذا الشأن. ويُعتبر التزام إسرائيل بالمعاهدة وبروتوكولاتها الإضافية حيوياً للقضاء على التوتر الذي تعيشه المنطقة، مما قد يمهد إلى تعزيز الأمن الإقليمي وصون السلم والأمن الدوليين ويؤدي إليهما.

وختاماً، يثمن وفد بلادي عالياً جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القارة الأفريقية، ونأمل بزيادة ميزانيتها الخاصة بمجال مكافحة الأمراض، ودعم مؤسسات العلاج النووي، وتخصيص موارد إضافية لهذا الغرض، بهدف الإسهام في مكافحة الأمراض والفقر، وبخاصة في القارة الأفريقية.

السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على

أبريل، وبتجارب قذائف تسليحية في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر أيضاً.

واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي يدين بأقصى العبارات التجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشدد نظام الجزاءات المفروضة فعلاً على ذلك البلد، كان انعكاساً واضحاً للإرادة الموحدة والثابتة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على احتثات التطوير النووي وأنشطة الانتشار النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لجميع الأمم أن توجه رسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالتنفيذ الكامل لالتزامات الجزاءات. بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

وقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أُخذ بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر، رسالة حازمة أخرى من المجتمع الدولي برمته إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتوقع وفد بلدي أن يسهم القرار في جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدرك أنه لن يتم التسامح مع طموحها النووي.

ومن الحتمي أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً إلى المحادثات السداسية الأطراف، وتتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا عودة عنه، عملاً بالبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأن تعود إلى نظام معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن التقيّد الصادق بالواجبات الدولية وجميع الالتزامات.

ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي في الامتثال لهذه العملية، وستعمل الحكومة الكورية بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع البلدان المعنية والوكالة، بهدف تحقيق حلٍّ سلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية

التقنية. وينبغي لأية آلية جديدة للإمداد بالوقود النووي أن تلبي المتطلبات الأساسية لكل دولة عضو والمجتمع الدولي برمته، بتوسيع إمكانية الحصول الموثوق به والاقتصادي والعادل على الوقود النووي، مع تخفيض مخاطر الانتشار. وبوصف جمهورية كوريا مستخدمة رئيسية للطاقة النووية، فإنها ستواصل المشاركة في المناقشات الهامة بشأن هذه المسألة، والقيام بإسهامات إيجابية فيها.

ثالثاً، إن الإرهاب النووي تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، من حيث الخطر المتزايد من الهجمات الإرهابية، والعواقب الخطيرة لأي حادث منفرد. والأنشطة النووية المتعلقة بالأمن هي إحدى المهمات الجوهرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ترحيبنا بإنجازات الوكالة بتنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، فإننا نشجعها على مواصلة تكثيف جهودها من أجل تحقيق أمن نووي معزز، وعلى العمل بتعاون وثيق مع المبادرات الدولية الأخرى في هذا المجال.

والاستخدام الموسع للطاقة النووية يستدعي تعزيز عدم الانتشار النووي وتدابير أمنية أكثر صرامة من أي وقت آخر. وفي هذا الصدد، يعد الحلّ السلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيوياً لضمان السلام والازدهار الدائمين لشبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا.

ومنذ دورة الجمعية العامة في السنة الماضية، واجهت الجهود الدولية لإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من السلاح النووي، بشكل قابل للتحقق، سلسلة من الإجراءات الاستفزازية التي اتخذها ذلك البلد. فقد انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفاف اتفاقات المحادثات السداسية الأطراف، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، ليس بمجرّد التجربة النووية في أيار/مايو الماضي فحسب، ولكن بسلسلة إطلاقات لصواريخ بعيدة المدى في نيسان/

تقدر تقديراً كبيراً التدابير الفعالة المتخذة والدعم القيم الذي تقدّمه الوكالة لأعضائها، وبخاصة البلدان النامية.

إن منغوليا تنتقل إلى مرحلة جديدة من الأنشطة النووية لأغراض سلمية، وتتخذ تدابير محددة لتطوير الطاقة النووية وتعزيز التطبيقات النووية الأوسع، ولا سيما في مجالي الصحة والزراعة. لذا، أقرّ برلمان منغوليا هذه السنة سياسة وخطة عمل - قانون الطاقة النووية - بشأن استخدام اليورانيوم والطاقة النووية، الذي بدأ بنفاذه في آب/أغسطس. والقانون مصمّم لتنظيم جميع المسائل المتعلقة باستغلال المعادن الإشعاعية والطاقة النووية لأغراض سلمية، والسلامة النووية والإشعاعية، وحماية السكان والمجتمع والبيئة من الآثار السلبية للإشعاع المؤين.

ولتعزيز المهمات التنظيمية النووية للبلد، أنشأت حكومة منغوليا أيضاً وكالة طاقة نووية، برعاية رئيس الوزراء، لتقوم مقام الوكالة التنظيمية الحكومية. وإذ تمتلك منغوليا احتياطياً كبيراً من اليورانيوم، فإنها تجهد للمزيد من توسيع تعاونها مع شركائها بشأن إنتاج اليورانيوم، مقروناً بمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما هي الحال في أجزاء عديدة أخرى من العالم، فإن الاعتلال والوفاة بالسرطان يتزايدان في بلدي. فقد أصبح ثاني أكبر سبب للوفاة بين السكان. وإذ تأخذ منغوليا في الاعتبار ضرورة تعزيز القدرة التشخيصية والعلاجية، فضلاً عن تحسين نوعية الخدمات الوقائية والعلاجية الملائمة لمرضى السرطان، وتحسين ظروف الحصول عليها، فقد طلبت من الوكالة، وبخاصة مكتبها لبرنامج العمل لمعالجة السرطان، تقديم المشورة والمساعدة الضروريتين.

ولمتابعة زيارة المدير العام البرادعي لمنغوليا في نيسان/أبريل الماضي، زارت البلد بعثات برنامج العمل لمعالجة السرطان، وستقدّم قريباً معطياتها وتوصياتها إلى حكومة

الديمقراطية، وإرساء السلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا وما يتجاوزها.

وأخيراً، أودّ أن أهنئ السفير يوكيا أمانو على انتخابه مديراً عاماً جديداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من جمهورية كوريا في مسعاه الجديد.

السيدة سودوف (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية):

إنني أنضمّ إلى الممثلين الآخرين في شكر المدير العام، السيد البرادعي، على تقديم التقرير بشأن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء السنة الماضية. وباسم حكومة منغوليا، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن احترامنا الشديد للسيد البرادعي على كفاءته المهنية، وقيادته للوكالة وإسهامه المتميز في تعزيز أهداف الوكالة أثناء فترة ولايته التي دامت ١٢ عاماً. فالأنشطة التي اضطلع بها هو وفريق عمله في تعزيز وتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ستفيد يقيناً الأجيال المقبلة. ونتمنى له كل الخير في مساعيه المستقبلية.

واسمحوا لي أيضاً أن أقدم تهانينا الحارة للمدير العام الجديد للوكالة، السفير يوكيا أمانو. وإنني موقنة أن خبرته الغنية ومزاياه الشخصية ستتيح له الاضطلاع بتلك المسؤولية الرفيعة بمهوبة وكفاءة وتصميم واستشراف عملي.

ويودّ وفد بلدي أن يشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على المكاسب المدهشة التي حققتها أثناء السنة الماضية، كما هو واضح من التقرير، وعلى الوثيقة الختامية للمؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة، الذي عُقد في فيينا في أيلول/سبتمبر. وإننا على ثقة بأن الوكالة ستواصل القيام بدور فعال في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتطبيقات النووية الأوسع، في مجالات منها الصحة، وتوليد الطاقة، والأمن الغذائي وإدارة المياه، فضلاً عن دورها في منع انتشار الأسلحة النووية. وحكومة منغوليا

وتعلّق حكومة بلدي أهمية كبرى على تعزيز السلم والاستقرار العالميين، وبخاصة في شمال شرق آسيا. وقد نادينا دائماً بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وبضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار هناك، وبحلّ المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلمياً بالحوار. وبالمقابل، ينبغي أيضاً معالجة المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن عزم منغوليا، بصفتها عضواً منتخِباً حديثاً في مجلس محافظي الوكالة، العمل بالتعاون الوثيق مع جميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها العامة، للنهوض بأهداف الوكالة النبيلة.

السيد بافاود (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يبيّن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية النوعية الممتازة للأعمال التي قامت بها الوكالة ونطاقها. ونحن نقدّم دعمنا الكامل لها، ونتطلع إلى أن نقدّم مرة أخرى مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة (A/64/L.7). ونأمل أن يتم اعتماده بدون تصويت، شأن النصوص المماثلة السابقة.

ونودّ هذه السنة أن نشكر المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي، الذي يغادرها بعد ١٢ عاماً من الخدمة. وأثناء فترة ولايته على رأسها، أثبت استقلاله وحسّه بالمسؤولية في مواجهة صعوبات مهمّته، معززاً مصداقية الوكالة، ومدافعاً عن مُثلها في مجال عدم الانتشار واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

وقد طلب منّا السيد البرادعي في عدة مناسبات أن نعطي رأينا في مواضيع حسّاسة، منها على سبيل المثال الاقتراحات بشأن إضفاء تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي. وقد أظهر في قيامه بذلك قدراً كبيراً من بُعد النظر السياسي. ولا ريب في أنّ جهوده أسهمت في تعزيز السلام والأمن في العالم.

منغوليا. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتبها لبرنامج العمل لمعالجة السرطان على دعمهما ومساعدتهما في معالجة هذا التحدي للقرن الحادي والعشرين.

ويودّ وفد بلدي أن يؤكد مجدداً التزام منغوليا القوي بأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهي تعمل، إلى جانب دول أخرى غير حائزة على الأسلحة النووية، على جعل المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منعطفاً هاماً في الجهود المشتركة لتعزيز نظام تلك المعاهدة، ولاتخاذ خطوات عملية نحو عالم خالٍ من السلاح النووي.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، استضافت منغوليا في نيسان/أبريل الماضي الاجتماع الأول لمنسّقي المناطق الحالية من الأسلحة النووية، حيث جرى إقرار بيان بمثابة مساهمة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠. وأودّ أن أبلغ الوفود المعنية بأننا قدّمنا بيان رئيس اجتماع أولانباتار لإصداره بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة في الدورة الحالية.

ولا يمكن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تؤدي دورها إلّا إذا كانت الدول الأعضاء واثقة من تقيّد الآخرين بالتزاماتهم بموجب المعاهدة. وفي هذا الصدد، تتّسم كفاءة نظام ضمانات الوكالة وفعاليتها بأهمية قصوى. فاتفاق الضمانات الشاملة غير وافٍ اليوم بغرض تبديد الشكوك. ولا يمكن جعل الضمانات أكثر فعالية إلّا بضمانات متكاملة، أي باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية معاً. وهذه الضمانات تمثّل اليوم معيار التحقق. ونحن ندعو جميع الدول، التي لما توقّع هذين الصكّين الهامّين للضمانات والتحقق أو تصدّق عليهما بعد، إلى القيام بذلك.

النفائات ونقلها، فضلاً عن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية. ولدى هذه الأنشطة إمكان تحسين آفاقنا لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

وكجزء من مساهمة جنوب أفريقيا في تنفيذ الجوانب التطويرية لأعمال الوكالة، فإنه مشارك في الأنشطة التالية. اعترافاً منه بأهمية إدارة المعرفة النووية، فهو مشارك فعال في برامج الزمالة والزيارات العلمية لدى الوكالة، بوصفه مزوداً ومستقبلاً على السواء. وقد أنشأ بلدي مرفقاً تعجيلياً للاستخدام الفعال في التعليم والتدريب النوويين. ونتيجة لذلك، تقدّم بعض مؤسساتنا الآن مساقاً دراسياً لدرجة الماجستير في العلوم التعجيلية والنووية، للارتقاء بالخبرة القائمة للمرافق، لمصلحة الذين يمكن أن يكونوا شركاء إقليميين.

وسيستضيف جنوب أفريقيا المؤتمر العالمي التاسع للتصوير الإشعاعي النيتروني الهادف إلى أن يجمع معاً الباحثين والطلاب والزملاء لتبادل المعلومات وبناء الشبكات وتوثيق العلاقات بين الشركاء الدوليين في البحوث المتعلقة بالتصوير الإشعاعي النيتروني.

وبالتعاون مع الوكالة، سيستضيف جنوب أفريقيا أيضاً المؤتمر الدولي المعني بالتنظيم التنظيمية النووية الفعالة: للمزيد من تعزيز نظام السلامة والأمن النوويين العالميين. وسيؤكد هذا المؤتمر، بين أمور أخرى، المسؤولية التي يجب أن يتشارك فيها المنظّمون والمشغلون والبائعون جميعاً لصيانة البنى الأساسية والثقافة الفعالة للسلامة والأمن النوويين العالميين. ويظلّ جنوب أفريقيا مقتنعاً بأنه يمكن لهذا المؤتمر أن يسهم في لفت الانتباه إلى الدور الهامّ الذي يمكن أن يقوم به المنظّمون في تعزيز السلامة والأمن النوويين.

ويعتبر جنوب أفريقيا إدارة النفائات الإشعاعية مجالاً هاماً في سلسلة استخدام الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تشكّل إدارة النفائات الإشعاعية جزءاً لا يتجزأ من سياسة

وتتطلع سويسرا قدماً إلى العمل مع المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، الذي يتولّى المنصب في مرحلة دقيقة من تاريخ الوكالة.

والحقيقة هي أنه مع إمكانية التقدّم الحقيقي الذي يجري إحرازه في مجال نزع السلاح النووي، قد تكون هناك إمكانية حقيقية أن تحتاج الوكالة إلى قبول تحديات جديدة متعلقة بالتحقق. وسويسرا، التي كانت دائماً تحبذ تحقيق توازن بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مستعدة لدعم هذا التطور داخل الوكالة. والتقدم المحرز مؤخراً في إدارة ميزانية الوكالة موضع ترحيب أيضاً، لأنه يمكن أن يسهم في ضمان قدرة الوكالة على العمل، انطلاقاً من أسس أكثر صلابة في مواجهة تلك التحديات المستقبلية.

وسويسرا، التي هي عضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالياً، ستظل ملتزمة التزاماً ثابتاً بدعم الوكالة في مهمتها.

السيد باسكاليس (جنوب أفريقيا) (تكلم

بالإنكليزية): يودّ جنوب أفريقيا أن يشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره المتبصّر والشامل عن أنشطة الوكالة وتحدياتها وإنجازاتها أثناء عام ٢٠٠٨. وقد أحاط وفد بلدي علماً، مع التقدير، بأنّ الوكالة نفّذت ولايتها القانونية بنجاح.

وينعقد اجتماعنا في مرحلة تتعاضد فيها الشواغل المتعلقة بعدم قدرة المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان النامية والقارة الأفريقية، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا ما يحثّ علينا العمل معاً لتنسيق جهودنا دعماً لتلك الأهداف عبر العالم.

وفي هذا الصدد، ينوّه جنوب أفريقيا، مع التقدير، بالأنشطة الجديرة بالثناء التي تقوم بها الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والإشعاعية وسلامة

وعلاوة على ذلك، يواصل جنوب أفريقيا إعطاء أولوية عليا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المساهمة في التنمية الزراعية، وبخاصة في القارة الأفريقية، ويشارك في تلك الأنشطة. وفي ما يتعلق بولاية الوكالة على صعيد السلم والأمن الدوليين، فإن جنوب أفريقيا يدعم أنشطتها التي نفذتها في الفترة التي يغطيها التقرير في مجالي السلامة والتحقق النوويين. وفي هذا الصدد، يسرّ وفد بلدي أن يعلم أن جمهوريتي الكونغو وكينيا قد انضمتا إلى العديد من البلدان الأفريقية الأخرى التي وفّت في السنوات القليلة الماضية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، بإبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة.

ويعتقد جنوب أفريقيا أنّ نظام الضمانات المعزّز آلية أساسية للتعامل مع عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأنشطة النووية للدول. وإذا دُعمت الضمانات المعزّزة بالقدرة اللازمة على الاستقصاء، فإنها تسهم في إرساء الثقة بالتطبيق السلمي للطاقة النووية، وتوفير، بالتالي، المزيد من التيسير لنقل التكنولوجيا النووية، واستخدام الطاقة النووية لمصلحة البلدان النامية. ولهذا السبب، يحثّ جنوب أفريقيا الدول الأعضاء، التي لمّا تُبرم اتفاقات ضماناتها مع الوكالة، عملاً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نتشارك القلق مع أعضاء آخرين حيال إنهاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنشطة الرصد والتحقق التي تقوم بها في ذلك البلد. وجنوب أفريقيا يحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويشجّعها على السماح لمفتشي الوكالة بالقيام بأنشطتهم في الرصد والتحقق على أراضي البلد. وقد دأب باستمرار على دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلص بشكل كامل وقابل للتحقق من أيّ برنامج أسلحة

الطاقة النووية لجنوب أفريقيا، وتحظى باهتمام كبير في سياستنا واستراتيجيتنا لإدارة النفايات الإشعاعية.

وفي كانون الثاني/يناير، أقرّ البرلمان قانون مؤسسة وطنية للنفايات الإشعاعية، ينصّ على إنشاء معهد وطني للتخلّص من النفايات الإشعاعية، بغية إدارة ذلك التخلص على أساس وطني. وأحرز المزيد من التقدم لدى إنشاء المرفق المعجّل الأول لقياس الطيف الكتلي في القارة الأفريقية في مختبر إيثمبا للعلوم المعتمدة على المعجّل (مختبرات إيثمبا). وبالإضافة إلى ذلك، نُقلت إلى تلك المختبرات كاميرا EXACT3D PET، التي كانت قد سُحبت من الخدمة في مستشفى هامرسميث في لندن، ومُنحت للجامعة كيب تاون. وهذا يجعل تلك المختبرات ثاني مرفق تشغيلي في العالم في مجاله.

وللمعالجة النقص العالمي في نظائر الموليد بنوم ٩٩، وآثاره السلبية في المعالجة الطبية للمرضى، يقوم جنوب أفريقيا بكل ما يمكنه لتغطية النقص، آخذاً في الاعتبار، طبعاً، القيود التشغيلية التي نعرفها ونفهمها جميعاً. وجنوب أفريقيا ممثّل الآن أيضاً في لجنة خاصة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تدرس سبل إعادة الاستقرار إلى الإمداد العالمي بتلك النظائر الإشعاعية.

وأبعد من ذلك، تمضي شركة بيبيل بيد موديوكر ريكاتور، في بلدي، بأعمال البناء لإنجاز مفاعلها عام ٢٠١٨. ومع أنّ تغييراً في التصميم من توليد الكهرباء إلى مفهوم أكثر مرونة، يمكن أن يولّد الكهرباء ويعطي حرارة معاً، قد أدّى إلى بعض التأخير في البرنامج، فقد وسّعت الشركة قاعدة مستهلكيها المحتملين. ولدى التطبيق الناجح لهذه التكنولوجيا رائدة إمكان تقديم مساهمة كبرى في إمدادات الطاقة المحلية والدولية.

بالمبادئ التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والحد من انتشار الاستخدامات غير السلمية للطاقة النووية.

إن دولة الكويت، بعد الاطلاع على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٨، ترحب بهذا التقرير القيم والمميز، وتود أن تتقدم بخالص التقدير والعرفان لمدير عام الوكالة، السيد محمد البرادعي، وتمنّى له كل التوفيق والنجاح في حياته المستقبلية، بعد أن قدّم للوكالة كل خبراته وإمكانياته، لفترة استمرت لأكثر من عقد من الزمن. كما تتقدّم بالشكر لجميع العاملين في الوكالة، على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب في سبيل تحقيق غايات وطموحات شعوب ودول العالم، من خلال تعزيز مبادئ الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما فيه خير ومنفعة البشرية.

كما لا يسع الكويت إلاّ التقدّم بالتهنئة للمدير العام الجديد للوكالة، سعادة السفير يوكيا أمانو، والتأكيد على تعاونها الكامل والشامل معه، لإنجاح مهام عمله، وهي تثنى على دور مجلس المحافظين في الوكالة.

إن دولة الكويت، منذ انضمامها قبل أربعة عقود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عملت، بتنسيق مستمر ودائم، مع إدارة التعاون الفني التابع للوكالة، لتأسيس المختبرات الخاصة، لقياس مستوى النظائر المشعة الموجودة في المياه وتربة دولة الكويت، رغبة منها في بناء القدرات الذاتية، وإيماناً منها بأهمية إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الوقاية من الإشعاع النووي، والتداول الآمن للمواد المشعة. فقد بادرت بلادي إلى استضافة حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع الوكالة، وآخرها دورة تقييم الطلب على الكهرباء والماء، لتخطيط نظم الطاقة النووية، التي عُقدت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في معهد الكويت للأبحاث العلمية. وبالإضافة إلى حرص

نووية، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار تلك الأسلحة في أقرب وقت ممكن، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإحضاع جميع مرافقها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ما يتعلق بإيران، نستمد التشجيع في التعاون المتزايد بين الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية، ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة، وتنفيذ القرارات الملزمة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحلّ المسألة - مع السماح لها، في الوقت نفسه، بتطوير التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، وفقاً لنصّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وروحها. ونرى أيضاً أن هناك نافذة فرصة نابعة من استعداد الأطراف المعنية للبدء بالمحادثات، التي نأمل في أن تفضي إلى مناقشات موسعة لحلّ المسائل المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني.

وندرك أنّ تغير المناخ تهديد خطير عالمياً، وبخاصة لقطاع الطاقة. ونأمل في أن يتخذ مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القرارات اللازمة، آخذاً في الحسبان مستلزمات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للأمم النامية.

وختاماً، أودّ أن أسجّل التقدير الرفيع من جنوب أفريقيا للأعمال والإنجازات المثالية للسيد البرادعي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، طوال السنوات الـ ١٢ الأخيرة. فقد قاد السيد البرادعي الوكالة بقدر كبير من الكرامة، والتزاهة والحيادية، وهي الفضائل التي أسهمت في بناء الثقة بأعمال الوكالة، كما أثبت منحه جائزة نوبل للسلام. فتمنّى للسيد البرادعي كل النجاح في المستقبل. ويرحب جنوب أفريقيا بالمدير العام الجديد، السفير الياباني يوكيو أمانو، ويعرب عن التزامه بالعمل البناء معه ومع الأمانة العامة.

السيد السند (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بنداً هاماً مدرجاً على جدول أعمالها، لارتباطه الوثيق

على تنويع مصادر الطاقة. وأقر مجلس الوزراء في شهر آذار/مارس الماضي تشكيل اللجنة الوطنية العليا للطاقة النووية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، وفقا لتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

ومن هنا، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، سعيها منها إلى استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية، ستناقش في قمة قادة مجلس التعاون المقبلة التي ستعقد في الكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبالتنسيق مع الوكالة، إنشاء مركز تدريب نووي في دول المجلس لتأهيل الكوادر الخليجية القادرة على تناول الطاقة النووية السلمية.

إن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحيلولة دون استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية وتسخيرها لأهداف سلمية بأكبر قدر ممكن من الأمان لا يمكن أن يحقق غاياته من دون تضافر جهود الدول كافة. ومنطقة الشرق الأوسط لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار ما دامت إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها النووية إلى نظام ضمانات الوكالة، مما يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق معاهدة عالمية للحد من الانتشار النووي. فذلك يسبب اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار، واستمرار هذا الوضع غير الطبيعي من شأنه أن يحمل دولا أخرى على السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية بذريعة تراخي المجتمع الدولي وتهاونه في التعامل مع الدول التي ترفض فتح منشآتها ومفاعلاتها النووية أمام المفتشين الدوليين. وإزاء هذا التعنت الإسرائيلي، يطالب وفدي المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدنا على حق دول المنطقة كافة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار

الكويت الدائم على مواصلة إرسال متدربين للمشاركة في الدورات التدريبية، التي تُعقد بمقرّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها شاركت بفعالية في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز الأمن النووي في فيينا من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، للاستفادة في تأهيل كوادر أجهزة الجمارك للكشف عن المواد المشعة والتعامل معها، ومكافحة الإرهاب النووي.

وتسهم الوكالة، من خلال برنامجها المتعلق بالتكنولوجيا النووية، في تبادل المعلومات والمعارف النووية، ونقلها إلى الدول الأعضاء، وبخاصة الدول النامية. وهذا البرنامج الهادف إلى تيسير استخدام العلوم النووية والتكنولوجيات المرتبطة بها، يسهّل على الدول توفير احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية على نحو مستدام، وذلك عبر الاستخدام المأمون للعمل على إنتاج الأغذية ورعاية الصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة.

وفي هذا السياق، تؤكد دولة الكويت على تحسين قدرات الدول الأعضاء على تطبيق التقنيات النووية بغرض التخفيف من القيود التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لمعالجة تدهور حالة التربة وتكثيف نظم إنتاج المحاصيل الزراعية وإنتاج الثروة الحيوانية، ومكافحة الآفات وتحسين جودة الأغذية وأمانها وتعزيز جهود الوكالة الدولية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة في ظل أزمة الغذاء العالمية التي تبعث على قلق معظم دول العالم، لا سيما الفقيرة والنامية.

وتدشيننا لمرحلة جديدة في تطوير العلاقات بين بلادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعطى صاحب السمو أمير البلاد توجيهاته للحكومة الكويتية من أجل بلورة استراتيجية وطنية متكاملة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهذا نابع من اهتمام سموه وحرصه

البرادعي، على عرضه التقرير السنوي للوكالة. وحيث أن هذه آخر مناسبة يظهر فيها أمام الجمعية العامة بتلك الصفة، أود أن أعرب له عن تقديري العميق على خدمته المتميزة لمدة ١٢ عاما من العمل مديرا للوكالة. وأعرب عن أطيب تمنياتي للمدير العام الجديد السيد أمانو.

تقوم الوكالة بدور حيوي للحفاظ على السلم والأمن. فهي تنشر فوائد التكنولوجيا النووية للبشرية، وتحقق من عدم الانتشار، وتوفر خدمات للبلدان النامية. وتزايد أهمية تلك الوظائف يوما إثر يوم.

إن اليابان تقدم مساهمة كبيرة بوصفها بلدا طليعا في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض الصحة والطاقة والتنمية. وستواصل اليابان اقتسام المعرفة العلمية والتكنولوجيا على نطاق واسع مع العديد من البلدان النامية من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني.

إن الطاقة النووية توفر إمكانية وطاقة كبيرتين لكفالة التزود بالطاقة النظيفة. واستجابة للطلب المتزايد على الطاقة وتغير المناخ، تجري إعادة تقييم دور توليد الطاقة النووية ويجذب اهتماما عالميا. ومن الجوهري إيلاء كل الاهتمام لما يُعرف بالعناصر الثلاثة: الضمانات والسلامة والأمن. وستواصل اليابان الترويج لأهمية كفالة الركائز الثلاث بتنظيم حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع الوكالة، وكذلك استضافة مؤتمر دولي بشأن الأمن النووي في آسيا في العام المقبل، ٢٠١٠.

وما برحت اليابان في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية وعدم الانتشار والتقييد بالمبادئ الثلاثة غير النووية. وللأسف لا يزال يوجد في العالم عدد من الترسنات النووية ونظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مُجهّد. لذلك نرحب بالقرار الهام ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة، وبما يجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

في هذا السياق، يرحب وفد بلادي بالمحادثات المستمرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة ومجموعة دول ٥ + ١ في جنيف وفيينا، ويشعر بالارتياح للروح الإيجابية التي أعلنت عنها جميع الأطراف، والأفكار البناءة المتداولة لتبادل الوقود النووي وسمّاح إيران للمفتشين الدوليين بتفتيش منشأة قم النووية. وهذا التعاون يهدف إلى بناء الثقة الذي يحتاجه المجتمع الدولي لتحاشي أي عواقب وخيمة في المستقبل. كما نود التأكيد على ضرورة اعتماد الحل الدبلوماسي كأساس لأي توجه مستقبلي حيال ذلك البرنامج. ومن هنا يشجع وفد بلادي جمهورية إيران الإسلامية على استمرار التعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ جميع البنود ذات العلاقة للوفاء بمتطلبات الوكالة والقرارات الدولية ذات الصلة حفاظا على أمن واستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط.

إن القمة التاريخية التي عقدها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي واعتماده للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) تمثل خطوة هامة تساهم في مكافحة ومنع انتشار التسليح النووي. وتؤيد دولة الكويت هذا المسعى بشدة وتطالب الدول كافة بالالتزام به والعمل على تبني فكرة عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن أمل بلادي في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل التطبيق الكامل وغير الانتقائي لجميع المعاهدات المتعلقة بترع السلاح النووي ومنع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد

الأطراف الستة من دون شروط مسبقة والوفاء بالالتزام الذي قطعت في البيان المشترك في محادثات الأطراف الستة. وسوف تسعى اليابان إلى تطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن طريق حل شامل لجميع المسائل المهمة المتعلقة.

وبرنامج إيران النووي مصدر قلق للمجتمع الدولي. ولإزالة القلق وبناء الثقة على الصعيد الدولي، نأمل أن تتعاون إيران تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تستجيب استجابة مخلصية إلى متطلبات قرارات مجلس محافظي الوكالة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن. وما برحت اليابان تسهم في حل سلمي ودبلوماسي لتلك المسألة.

إن الرسالة الهامة جدا للوكالة سوف تستمر في الزيادة وأطمئن الجمعية العامة إلى أن اليابان ستواصل القيام بدور رئيسي بمساهمتها في عمل الوكالة.

السيد تو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور ما يزيد على خمسين عاما من الدفع قدما بقضية "الذرة من أجل السلام"، ما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هامة في عالمنا اليوم، وربما أكثر أهمية من أي وقت مضى. فقد حصل المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي، على جائزة نوبل في عام ٢٠٠٥، وهذه شهادة على أن محرك الوكالة يعمل تصديا للتحديات ووفاء بتطلعات العالم في الحقل النووي.

تنضم سنغافورة إلى بقية أعضاء الجمعية العامة في توجيه الشكر للسيد البرادعي وموظفيه المكرسين على التقرير الشامل وعلى عملهم الرائع. وفي الوقت نفسه، تهنيئ سنغافورة بحرارة السيد البرادعي على إكماله لرسالته هذا العام. ونقر أيضا بأن الكثير مما حققته الوكالة حاليا يُعزى إلى عمله المكرس ونفاذ بصيرته وحكمته القيادية في توجيه دفة عملها.

الذي اتخذ في قمة مجلس الأمن المعقودة في شهر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191). وفي هذا العام تقدمت اليابان مرة أخرى إلى الجمعية العامة بمشروع قرار بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية. ويسرنا جدا أن اللجنة الأولى اعتمدت مشروع القرار (A/C.1/64/L.36*) بأغلبية ساحقة قبل بضعة أيام (انظر A/C.1/64/PV.21).

ويوفر المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ معلما هاما لاتخاذ المزيد من الخطوات المحددة. وللإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي، أطلقت اليابان وأستراليا بصورة مشتركة اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونأمل أن تقترح اللجنة توصيات طموحة ولكن واقعية وعملية لتكون الأساس لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

وسوف تساعد تلك المبادرات الجهود الرامية إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصبح ركيزة هامة جدا في نظام عدم الانتشار. وأنجح طريقة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمثل في إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي. وسوف تعمل اليابان بهمة على الترويج له باستضافة المحادثات الآسيوية بشأن عدم الانتشار واستضافة حلقات دراسية تنظمها الوكالة. وسوف نسهم أيضا في نظام الضمانات باقتسام تكنولوجيا الضمانات المتقدمة لديها.

إن البرامج النووية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شمال شرقي والمجتمع الدولي. وتلك البرامج غير مقبولة تماما، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل التنفيذ الحازم لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ونحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اتخاذ خطوات إيجابية، بما في ذلك العودة الفورية إلى محادثات

نحو الإطار القانوني العام وتعبيرا عن ثقافة قوية بشأن السلامة في أوروبا.

أما في منطقتنا جنوب شرقي آسيا، فإنه بالنظر إلى زيادة الاحتياجات من الطاقة، أعربت عدة بلدان إما عن اهتمامها أو سعيها إلى برامج طاقة نووية. وتؤيد سنغافورة تأييدا كاملا زيادة التعاون الإقليمي لإتمام وتعزيز الجهود الدولية والوطنية في ميدان السلامة والأمن النوويين.

في آذار/مارس ٢٠٠٩، نظم معهد دراسات الطاقة في سنغافورة اجتماع مائدة مستديرة إقليمي ليوم واحد بشأن تحقيق مستقبل نووي آمن ومستدام. وقد جمع بين راسمي السياسة وواضعي اللوائح والقوانين التنظيمية من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وخبراء نوويين دوليين للانخراط في حوار مفتوح بشأن الوصول إلى طاقة نووية مدنية وسياسات عامة تعالج آثارها، بما في ذلك مراعاة الشواغل العامة إزاء السلامة النووية.

إن سنغافورة، فضلا عما تقوم به من جهود في ما بين البلدان الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تؤيد تأييدا كاملا شبكة السلامة النووية الآسيوية في جهودها الرامية إلى كفالة معيار عال من السلامة النووية في منطقة آسيا. وانضمت سنغافورة إلى الشبكة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وشاركت في اجتماعها الثاني بشأن حوار استراتيجية السلامة النووية الذي انعقد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويسرنا أن نستضيف الاجتماع العاشر للجنة التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر.

لا بد أيضا من ممارسة حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك امتثالا لالتزامات الدول بعدم الانتشار. وتعتقد سنغافورة اعتقادا جازما بأنه لا بد من كفالة نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبقاء نظام التحقق قادرا على الاستجابة للتحديات الجديدة على

إن سنغافورة إذ تتطلع إلى المستقبل، تمد يدها لتهنئ بمرارة السفير يوكيا أمانو الذي سيكون أول مدير عام للوكالة من آسيا. وبفضل خبرته الواسعة في ميادين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، نثق بأنه سيتأصل الوكالة بتميز أيضا. وهو قادر على التأثير في الزخم المتجدد في عمل الوكالة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

إن نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ بوجه الخصوص بوسعه أن يضيف حسا مشتركا كبيرا في مداولاتنا بشأن مستقبل الوكالة. والحقيقة أن الجهود والموارد الجماعية لجميع الدول الأعضاء ستكون لازمة لتمكين الوكالة من مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي أمامنا.

إن سنغافورة ما انفكت تعتبر الركائز الثلاث لعمل الوكالة - السلامة والأمن والضمانات والتحقق والعلوم والتكنولوجيا - عناصر تكميلية تحظى بنفس القدر من الأهمية.

وحيث أن الطاقة النووية ما برحت تعتبر على نحو متزايد خيارا للبلدان، وحيث نشهد زيادة في المنشآت النووية في جميع أرجاء العالم، ما برحت تزداد أهمية السلامة والأمن النوويين في تجنب وقوع حادث يفضي إلى كارثة. ونؤيد عمل الوكالة في دعم جهود الدول لكفالة أعلى المعايير في السلامة والأمن النوويين عن طريق وضع معايير هامة ومن خلال سائر صكوك الوكالة واستعراضات القرين وبعثات المساعدة والاستعراض.

وتؤيد سنغافورة الرأي القائل بأن العالم يدخل عصرا من النهضة النووية، ولا بد من مواكبة ذلك العصر بإرساء ثقافة السلامة النووية. ويجب مضاعفة الجهود الإقليمية والوطنية لتقوية الثقة داخل مجتمعاتنا ليضحي استخدام الطاقة النووية مقبولا. وفي ذلك الصدد، ننوه باعتماد الاتحاد الأوروبي لمرسوم بشأن السلامة النووية بوصفه خطوة واسعة

وفي حين أسعد سنغافورة الزيادة الكبيرة في التعاون التقني للوكالة في السنوات الأخيرة، من حيث نطاق الأنشطة وعددها، لا يزال هناك مجال لكي تعمل الوكالة على زيادة تحسين عملها لمساعدة البلدان النامية في تلك المجالات.

ونشيد بالوكالة على إقامة شراكات مع المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية لتطوير قدر أكبر من التآزر. وما برحت سنغافورة ملتزمة التزاما راسخا بتأييد برنامج التعاون التقني للوكالة. ونتطلع قدما إلى مزيد من التعاون مع الوكالة، من خلال مذكرة التفاهم التي أبرمناها معها في جهود الاتصال الرامية إلى مساعدة البلدان النامية الأخرى.

وفي الختام، تود سنغافورة أن تعرب عن استمرار تأييدها لعمل الوكالة. ونحضر بقوة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها التزامات ومسائل معلقة، على التعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة لزيادة تعزيز التعاون وبناء الثقة بوصف ذلك جزءا من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلم والأمن العالميين.

السيد سيرجيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالدولتين العضوين الجديدين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية - مملكة كمبوديا وجمهورية رواندا - وأتمنى لهما كل النجاح في أعمالهما في الوكالة. فتوسيع عضوية الوكالة إثبات جديد على تزايد سلطة الوكالة. ونعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية رائدا في الجهود الدولية لتحقيق مستقبل نووي يتسم بالسلامة والأمن، ونقدر أيما تقدير استمرار تقيدها بثلاث ركائز رئيسية في عملها: السلامة والتكنولوجيا والتحقق.

إن أوكرانيا تنضم إلى الذين يؤيدون زيادة تعزيز الوكالة وقدرتها على اكتشاف تحويل مسار المواد النووية إلى الأغراض غير السلمية وردع ذلك التحويل. لذلك ننظر نظرة إيجابية إلى المناقشات البناءة الأخيرة التي جرت في فيينا

نحو يتسم بالمصادقية والفعالية وضمن إطار ولاية الوكالة، للاستمرار في تقديم التظلمات المتعلقة بالضمانات.

أما على الصعيد الوطني، فيتعين على كل دولة أن تدلو بدلوها. وسنغافورة ما فتئت تعزز من إطارها التشريعي لكفالة الامتثال للبروتوكول الإضافي وبروتوكول الكميات الصغيرة المعدل الذي صادقنا عليه وأبرمناه مع الوكالة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي الآونة الأخيرة، استضافنا زيارة قام بها مفتشو الضمانات في الوكالة، وفقا للآلية الوارد ذكرها في الفقرة ٨ من البروتوكول الإضافي.

ظل معروضا على الوكالة وللسنوات كثيرة عدة حالات تحقق. وتود سنغافورة أن تشكر فريق الوكالة وتشيد به على مثابرتة، وعلى اضطلاع بالعمل في أحيان كثيرة في ظل حالات عصبية، لمواصلة التحقيقات في تلك الحالات. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، قد أعربوا في الوثيقة الختامية المعتمدة في شرم الشيخ هذا العام، عن ثقتهم الكاملة في حياد الوكالة ومهنتها.

وما من شك في أن العمل الهادئ الذي تقوم به الوكالة للنهوض بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية مجال يترك أكبر الأثر على حياة العديد من الناس في البلدان النامية، ويسهم بصورة ملموسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن وسائل الإعلام الدولية لا تفرد قدرا يذكر من التغطية الإعلامية لهذا الجانب من عمل الوكالة. وهذا يجب أن يتغير لأن منافع الاستخدامات النووية واضحة ومتنوعة. فهي تشمل الصحة البشرية في التشخيصات والمعالجة الطبية، ومكافحة الآفات وسائر الاستخدامات الصناعية من قبيل القطاعات البتروكيميائية والتعدينية، والصناعات الحيوانية الزراعية وتجهيز المواد الغذائية، على سبيل المثال لا الحصر.

الثانية للمؤتمر ستواصل بمهمة المساهمة في جميع الجهود المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار بالمساعدة على جعل المؤتمر ناجحاً.

إن أوكرانيا تعلق أقصى أهمية على مسألة كفالة السلامة النووية، وتشدد على الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الإطار العالمي للسلامة النووية. ومن المهم لأي تطوير للطاقة النووية أن يتم في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار. ونثق بأن التعاون الدولي حيوي لتحقيق تلك الظروف. ونهيب بجميع البلدان، بما فيها تلك التي تتوخى خياراً نووياً مدنياً للمرة الأولى، أن تتعاون مع الوكالة وتنفذ توصياتها. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه من الجوهرى للدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بأن تصبح أطرافاً متعاقدة في اتفاقية السلام النووية والاتفاقيات المتعلقة بالإخطار والمساعدة والاتفاقية المشتركة.

وثمة برنامج آخر في غاية الأهمية بالنسبة للوكالة، ألا وهو الأمن النووي. تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة في ذلك الميدان وترحب بالخطوة الأمنية النووية المعتمدة حديثاً. ٢٠١٠-٢٠١٣، التي تحدد أولويات الوكالة لسنوات قادمة. ونشيد بالوكالة على مساعدتها المقدمة إلى أوكرانيا من أجل تنفيذ مشاريع محددة، وندعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى الاستمرار في تقديم الدعم المالي لصندوق الأمن النووي. كذلك نحض جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية المتعلقة بالحماية البدنية للمواد النووية وتعديلها.

ونقيّم تقييماً عالياً النتائج التي خلص إليها برنامج التعاون التقني في الوكالة. إن الوكالة وقد ذكرت في تقريرها السنوي الأخير الاهتمام في إطلاق برامج طاقة نووية لا يزال يزداد في ما بين الدول الأعضاء، فقد ركزت الوكالة عن حق على تطوير استخدامات الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، واصلت بنجاح تطوير المشاريع في ستة مجالات رئيسية من

في إطار العملية المفتوحة بشأن مستقبل الوكالة والدور الذي ينبغي لها القيام به في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

إن نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء جوهري من نظام عدم الانتشار النووي العالمي. وتعتبر أوكرانيا أن اتفاقات الضمانات الشاملة، بالاقتران مع البروتوكولات الإضافية، تشكل المعيار الحالي للتحقق لدى الوكالة. ونهيب بجميع الدول أن تتوصل إلى اتفاقات ضمانات شاملة تدخل حيز التنفيذ من دون تأخير وأن توقع على البروتوكول الإضافي وتصادق عليه وتنفذه.

وفي الوقت نفسه، أبرزت التحديات الراهنة التي تواجهها جهود عدم الانتشار الحاجة إلى عمل جماعي لتعزيع نظام الضمانات الدولي. ونلاحظ أن تلك التحديات تجري في وقت يواجه فيه نظام الضمانات الدولي اختلالاً متزايداً بين رسالة الوكالة والموارد المتاحة. وترحب أوكرانيا بمبادرة الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٨ بشأن الجيل المقبل من الضمانات، والذي يرمي إلى وضع سياسات ومفاهيم وتكنولوجيات وهياكل أساسية للصمود أمام التحديات الآنف ذكرها، وهي مستعدة للمساهمة في تحقيقها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما فتئت ركناً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي العالمي، وهو الدعامة الأساسية للسعي لزع السلاح النووي وتطوير طاقة نووية للاستخدامات السلمية. وشجعتنا الوثيقة الختامية للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ونتوقع بأن يعتمد المؤتمر مجموعة من التدابير التي يتم التوصل إليها بالتراضي وأن تكون تدابير محددة وفعالة ترمي إلى زيادة الجهود الدولية لمكافحة خطر الانتشار النووي، والسعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وكفالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأوكرانيا بوصفها تترأس اللجنة الرئيسية

السيد ميديكسا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وسعادة كبيرين لي أن أحاطب الجمعية باسم وفدي بشأن بند هام من بنود جدول الأعمال المعروض علينا. وأود في مستهل كلمتي أن أعرب عن بالغ تقديري وامتناني للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنتهية ولايته، السيد محمد البرادعي، على تقريره الزاهر بالمعلومات عن عمل الوكالة. كذلك أود أن أعرب عن فائق احترامي لقيادته الفذة طيلة السنوات الـ ١٢ الماضية وعلى جهوده في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية في العالم أجمع.

وبالإضافة إلى ذلك، أتقدم بأحر التهاني للسفير يوكيا أمانو على تعيينه مديرا عاما للوكالة. وأود أيضا أنؤكد له أن بلدي سيتعاون معه تعاوننا كاملا وسيؤازر جهوده لتحقيق أهداف الوكالة الرامية إلى النهوض بنقل التكنولوجيات النووية من أجل الاستخدامات الآمنة والسلمية.

كما نعلم جميعا، تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحقيق هدف الذرة من أجل السلام منذ اليوم الأول لإنشائها. وإثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا في الوكالة، ما فتئت تعلق أهمية كبيرة على صون السلم والأمن العالميين في ما يتعلق بالجمال المحدد للولاية المنوطة بالوكالة.

أما في ما يتعلق باستخدام الطاقة النووية، فيسري أن أبلغ هذا الجمع بأن إثيوبيا منخرطة في عدد من المشاريع الوطنية والإقليمية التي تطبق التقنيات النووية للتصدي لسائر التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في ميادين الزراعة والصحة البشرية وتطوير الموارد المائية والتخطيط للطاقة. وحقا، إنها لسعادة لي أن أذكر بأنه لم يزد فحسب عدد المشاريع الوطنية النشطة من عام إلى عام، بل أن محتوى وعمق المشاريع شهد نقلة كبيرة. وتسعى إثيوبيا إلى نهج يركز على مجالات ذات أهمية كبيرة لخدمة غايات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مجالات الاستخدامات غير النووية. وفي ذلك الصدد، نشجع الدعم القوي الذي تقدمه الوكالة للتعاون الإقليمي.

أما الصحة البشرية، فما برحت الأولوية الطاغية في جميع المناطق، إذ أنها تشكل ٢٧ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة لمعالجة الاحتياجات الإنمائية الملحة لأشد بلدان فقرا في العالم. وأود أن أذكر بأن أوكرانيا استضافت في العام الماضي ١٢ حدثا إقليميا وأقاليميا في هذا المجال وغير ذلك من المجالات المواضيعية الشاملة.

ومما له أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا في هذا الميدان، مشاكل إدارة الفضلات الإشعاعية التي شهدتها خلال عطب محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل وتحويل هدف الملجأ إلى نظام آمن إيكولوجيا. وتواصل الوكالة تقديم المساعدة لمعالجة الأراضي المتأثرة بالنويدات المشعة؛ في أوكرانيا. ونتائج الأنشطة الأخيرة للوكالة في هذا الميدان - بما فيها عقد ندوة عن العقد الثالث للتعاون والإجراءات الهادفة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي عانت من كارثة تشيرنوبل - أرست الأساس لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبل حتى عام ٢٠١٦. ويجدون الأمل في ألا يتناقص اهتمام الوكالة بمسألة تشيرنوبل، كونها لا تزال تمثل تحديا للمجتمع الدولي برمته.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن وفد أوكرانيا، لأتقدم بالتهنئة للسيد يوكيا أمانو على تعيينه مديرا عاما للوكالة، وأتمنى له كل النجاح في إدارة الوكالة. كذلك نود أن نعرب عن عميق تقدير أوكرانيا للمدير العام الذي انتهت ولايته، السيد محمد البرادعي، لما قام به من عمل، وهو عمل اعترف به من خلال جائزة نوبل وأمانة الوكالة.

وأخيرا، أود أن أقول بأن أوكرانيا تؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار A/64/L.7 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وستواصل المشاركة بهمة في أعمال الوكالة.

في الختام اسمحوا لي أن أكرر شكرنا وتقديرنا العميقين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة لمجلس إدارتها وقيادتها، على تفانيها في تعزيز أنشطة التعاون التقني الأساسية بصورة حاسمة بين الوكالة وبلدي. كما أود أن أطمئن الجمعية على أن إثيوبيا، علاوة على تقيدها بواجباتها الدولية كدولة عضو، فإنها ستواصل بذل قصارى جهدها لتحسين روح التعاون الإيجابية تلك مع الوكالة.

السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على تقريره عن أعمال الوكالة أثناء السنة الماضية. إننا نقدر دور الوكالة الهام في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي منع انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد البرادعي، الذي سيغادر المنصب قريباً. فقد برهن السيد البرادعي، أثناء السنوات الإثنتي عشرة الماضية كمدير عام للوكالة، على قيادته الخارقة للعادة بوفائه بأمانة بالولاية المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة بموضوعية وعدم تحيز وروح مهنية عالية، فساهم بذلك مساهمة هامة في الترويج للطاقة النووية وفي منع انتشار الأسلحة النووية. وفي السياق ذاته أود أن أهني السفير يوكيا أمانو بمناسبة انتخابه مديراً عاماً جديداً للوكالة. وتتطلع الصين قدماً إلى مواصلة تعاونها مع المدير العام الجديد ومع أمانة الوكالة.

لاحظت الصين أن الوكالة قد اضطلعت أثناء السنة الماضية بالكثير من العمل المثمر في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال البرامج المكرسة للطاقة الكهربائية النووية والتطبيقات النووية والتعاون التقني. وقد قدمت الوكالة المساعدة همة للدول الأعضاء لتعزيز سلامتها وأمنها النوويين وواصلت الاضطلاع بدور هام في منع انتشار

إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اتخذت خطوات واعدة لزيادة أهمية وفعالية أنشطتها، بما في ذلك من خلال الشُعبة المشتركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي هامة للبلدان النامية، ولأقل البلدان نمواً بشكل خاص. والشُعبة المشتركة للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة هامة للغاية في إقامة التآزر بين المنظمتين. وترحب إثيوبيا بقرار منظمة الأغذية والزراعة الاحتفاظ بالشُعبة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة. لذلك نحث على تعزيز تلك الشراكة المفيدة بين المنظمتين العالميتين.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي كفالة تخصيص موارد كافية يمكن التنبؤ بها لبرامج الوكالة، والأهم من ذلك كفالة التوزيع المتوازن لتلك الموارد على الضمانات والسلامة النووية وأنشطة التعاون التقني للوكالة. والحقيقة أن برنامج التعاون التقني يؤدي دوراً حاسماً باعتباره وسيلة لنقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية الأعضاء في الوكالة.

معروف أن المهمة النهائية للوكالة ولدولها الأعضاء تكمن في خلق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق تنفيذ كل المبادئ التوجيهية والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وتشكل معاهدة بليندابا دليلاً واضحاً على التزام الدول الأفريقية بمزيد من الشفافية والتعاون فيما بينها. ولذلك نحبب بجميع الدول الأفريقية الأعضاء أن تحافظ على ذلك الزخم من خلال التصديق على معاهدة بليندابا بقصد تطبيقها العالمي.

وبصفة إثيوبيا عضواً مؤسساً للوكالة، فإنني أود أن أعيد تأكيد التزام بلادي بالاستخدام السلمي للتكنولوجيات والتطبيقات النووية. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد التشديد على أن منع الانتشار النووي يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى عالم خال من التهديد النووي رهناً باستكمالها بتدابير نزع السلاح الحقيقي التي تتخذها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونظمت الحكومة الصينية والوكالة بصورة مشتركة مؤتمرا ناجحا، هو المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، في بيجين. وقد تشاطرت الوفود تجاربها وآراءها فيما يتعلق بتنمية الطاقة النووية المستدامة وتوصلت إلى توافق واسع في الآراء.

والصين، كالعهد بها، ستواصل دعم الوكالة والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وأمانة الوكالة لتحقيق مزيد من التقدم في عمل الوكالة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بسعادة السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، الذي قاد الوكالة بامتياز والتزام طيلة فترة ولايته. كذلك نشكر بحرارة سعادة السفير يوكيا أمانو بمناسبة انتخابه لشغل منصب المدير العام الحافل بالتحديات. وإننا لوثقون بأن خبرته الواسعة ستفيده خير فائدة في تقوية دور الوكالة في النهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة مهنية غير متحيزة تراعي احتياجات وتوقعات كل الدول الأعضاء، لا سيما الأمم النامية التي لديها برامج متواضعة.

دور الوكالة الفريد كمركز تنسيق للعالم كله مكرس للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النامية ما فتئ يكتسي أهمية أعظم مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة، والشح المقلق لاحتياطيات الوقود الأحفوري، والوعي المتعاظم بالمشاكل البيئية المختلفة المترتبة عليها. وفي ضوء الأداء المأمون الجيد لمحطات الكهرباء النووية قاد ذلك السيناريو إلى ظهور اهتمام متجدد مفاجئ بالطاقة الكهربائية النووية بعد أكثر من عقدين. ومما يتسم بالأهمية رعاية ذلك الاهتمام المتزايد لئلا ندع الفرصة تضيع. وهكذا فإن الوعد يأتي مقترنا بتحد هائل لا للصناعة النووية فحسب، وإنما أيضا للوكالة،

الأسلحة النووية. وفي العام الماضي طبقت الوكالة نظام ضماناتها في ١٦٣ دولة. كما بذلت جهودا دائبة لإبرام بروتوكولات إضافية مع مزيد من الدول لتعزيز فعالية الضمانات وتحسين كفاءتها. واضطلعت الوكالة أيضا بدور بناء في تناول بعض المسائل النووية الإقليمية. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لجهود الوكالة ومنجزاتها في تلك المجالات.

التنمية الاقتصادية وتغير المناخ والاحتياجات من الطاقة أدت إلى زيادة عدد البلدان الساعية إلى تطوير الطاقة النووية. وفي الوقت ذاته، يشكل تشديد نظام منع الانتشار ومنع انتشار الأسلحة النووية مسألتين مهمتين تشغلان كثيرا بالاجتماع الدولي. وترى الصين أن الوكالة ينبغي أن تعتمد نهجا متوازنا تجاه فئتي الأنشطة كليهما، مع التشديد على المجالات التالية.

الأول هو استغلال خبراتها بصورة تامة وزيادة مدخلاتها في برامج التعاون التقني بقصد مساعدة الدول الأعضاء على تطوير الطاقة الكهربائية النووية والتطبيقات النووية وعلى النهوض بالتعاون الدولي المطلوب. الثاني هو اتخاذ تدابير محددة ثابتة لتقوية فعالية وتحسين كفاءة الضمانات والنهوض بعالية البروتوكولات الإضافية للحيلولة بجدية دون انتشار الأسلحة النووية. المجال الثالث هو الترويج بدرجة أكبر لثقافة السلامة النووية ووضع ترتيبات ونظام ضمانات للسلامة النووية، والاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء في إقامة أنظمة سليمة وفعالة للأمن النووي لتحسين القدرة الجماعية على منع ومحاربة الإرهاب النووي. الرابع هو مواصلة الاضطلاع بدور بناء في النهوض بحل المسائل النووية الإقليمية بالوسائل السلمية. الخامس هو تيسير المناقشات بشأن الضمانات المتعددة الأطراف للإمدادات من الطاقة النووية في جهد للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف المعنية بالمسألة.

والوسيلة الأولية التي تفني الوكالة بواسطتها بدورها الترويجي هي برنامجها للتعاون التقني، الذي أسفر عن نتائج ملموسة لكثير من الدول النامية الأعضاء. وإن برامج الوكالة الخاصة بتطوير الموارد البشرية وخدمات الخبرة الفنية والزمالات والمساقات الدراسية التدريبية والإمداد بالمعدات تشكل المكونات الأساسية لأنشطة التعاون التقني التي تكفل تحقيق النتائج والاستدامة.

ونحن الباكستانيون استفدنا استفادة حمة من هذه التفاعلات لا في مجال الطاقة الكهربائية النووية فحسب، وإنما أيضا في التطبيقات السلمية الأخرى للطاقة النووية، بما في ذلك الزراعة والهيدروlogia والطب والصناعة. ونؤيد بقوة ونقدر جهود الوكالة الرامية إلى تحسين نوعية برامجها للتعاون التقني وإلى مواءمتها مع المتطلبات المتغيرة واحتياجات الدول الأعضاء رغم مصاعب القيود المفروضة على الموارد.

وغني عن القول إن تلك الأنشطة ينبغي تعزيزها أكثر بتوفير الموارد الكافية والتحسين المتواصل لفعاليتها. وباكستان، بدورها، ستواصل المساهمة عن طريق تشاطر خبرتها وتوفير المقاعد التدريبية في مراكزها التعليمية ومراكز البحث والتطوير في باكستان متى ما طلب منها ذلك، وتوفير خدمات الخبراء أيضا.

ما فتئت باكستان مناصرا ثابتا منذ مدة طويلة لاستخدام التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم والازدهار. وأود أن أنوه، لفائدة الحاضرين، بأن باكستان وقّعت على عقد بناء أول محطة للطاقة الكهربائية النووية في منتصف الستينات، عندما لم تكن سوى قلة من البلدان تفكر في استغلال الطاقة النووية. وتلك المحطة، التي رُبطت بالشبكة الكهربائية في عام ١٩٧٢، ما زالت تنتج الكهرباء، وإننا نضطلع بجميع متطلبات المرحلة الأولية من دورة الوقود.

لأنها يُتوقع منها أن تؤدي دورا إرشاديا في تعزيز الحصول المنصف على التكنولوجيا والمواد والأجهزة النووية.

ولإعطاء كل دولة حقه في التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، لا سيما توليد الطاقة الكهربائية النووية، لا بد من تطوير معايير للتعاون الدولي تكون عالمية وغير تمييزية. وفي تلك العملية يجب وضع المبادئ فوق التصورات. ومن شأن ذلك النهج أن يساعد أيضا في تعزيز نظام منع الانتشار. وهنا سمحوا لنا أن نذكر أنفسنا بالهدف الأولي الموضح في بيان رسالة الوكالة، الذي ينص على أن الوكالة:

”تساعد الدول الأعضاء فيها، في سياق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، في التخطيط للعلوم والتكنولوجيا النووية وفي استخدامها في شتى الأغراض السلمية، بما فيها توليد الكهرباء، وتيسر نقل تلك التكنولوجيا والمعرفة بطريقة مستدامة إلى الدول النامية الأعضاء“.

والنظام الأساسي للوكالة يركز بوضوح على مفهوم أن تطبيق الضمانات وتدابير السلامة وظيفة ملازمة للنهوض بالنقل الآمن للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وإن التنفيذ الملائم لذلك المفهوم يتطلب بالتالي الحفاظ على توازن بين أنشطة الوكالة الترويجية وعملها بشأن التحقق والأمن النووي. وفي ظل الظروف السائدة أصبح التحقق والأمن النووي موضوعا استأثر باهتمام الوكالة وأجهزة رسم السياسة العامة فيها على ما يبدو. والمطلوب الآن العمل على تأمين ألا يعرقل ذلك وظيفة الوكالة الأساسية وفقا لنظامها الأساسي، أي النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، خاصة وأن بلدانا نامية كثيرة تطمح إلى الشروع في برامج للطاقة الكهربائية النووية وتتطلع في ذلك إلى مساعدة الوكالة.

بهمة في أنشطة وبرامج الوكالة المتعلقة بالسلامة النووية والأمن النووي.

وتبعاً لذلك، وبينما تحصل باكستان على مساعدة قيّمة من الوكالة ومن الدول الأعضاء، فإنها تشاطر الوكالة والدول الأعضاء خبراتها ومواردها. كما تساهم باكستان في قواعد بيانات الوكالة مثل قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع ودليل استخدام المقياس الدولي للأحداث النووية والإشعاعية، وشبكة التبليغ عن الحوادث المتعلقة بمفاعلات البحوث.

وهنا أود أن أكرر التزام باكستان القوي بمنع الانتشار النووي. ولقد حافظت باكستان على سجلها الجيد في نظام ضمانات الوكالة. ومن خلال تطبيقنا للمعايير الدولية، فقد واصلنا الإسهام في تشديد الضوابط بشأن البضائع المصدرة والتكنولوجيات والمرافق. وباكستان تؤمن بأن نظام منع الانتشار الدولي يجب تقويته على أساس الالتزامات الأخلاقية والسياسية والدولية.

وإذ أعرب عن عميق تقديرنا للمساعدة القيّمة التي تقدمها الوكالة لنا في ميادين التكنولوجيا والسلامة والأمن النووي، فإن وفدي يؤمن أيضاً بأن الوكالة ينبغي أن تأخذ بزمام مبادرات أعظم لتيسير بناء محطات الطاقة الكهربائية النووية في الدول الأعضاء على أساس غير تمييزي. ومن شأن ذلك أن يساهم في النمو الاقتصادي للبلدان المعنية، وإن النمو الاقتصادي للجميع يشكل فعلاً العنصر الحفاز الذي نحتاجه للقضاء على البلى التي نعاني منها اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إلا أن محطتنا الثانية، محطة سي-١ بقدره ٣٠٠ ميغاواط، تأخرت بعض الشيء ولم تفتتح حتى عام ٢٠٠٠. وقد اضطلعت الوكالة بدور داعم جداً في تقييم وتصميم وكفالة السلامة التشغيلية للمحطة. ومحطتنا الثالثة، سي-٢، تكاد تكتمل. وتتطلع باكستان إلى مساعدة الوكالة والعالم المتقدم النمو في تطوير برنامجها للطاقة الكهربائية النووية حتى يمكن استغلال هذا المصدر النظيف من مصادر الطاقة الكهربائية في بلد متعطش للطاقة.

وبينما كانت الطاقة الكهربائية النووية العنصر الرئيسي في جهودنا، فإن باكستان طورت أيضاً برامج حول تطبيقات الإشعاع المؤين والنظائر المشعة في ميداني الزراعة والطب لمنفعة سكانها. ومن الأمثلة المألوفة مراكز الطب النووي الـ ١٣ التي تديرها مفوضية الطاقة الذرية الباكستانية في مختلف أنحاء البلد، حيث يستفيد ما يقرب من نصف مليون مريض كل عام من خدمات التشخيص والعلاج، أغلبها مجاناً. كما يجري بناء خمسة مراكز مماثلة.

وبالتوازي مع ولادة برنامج لتطوير الطاقة الذرية، أدركت باكستان أن تأمين السلامة النووية والأمن النووي يتسمان بأهمية حيوية. وفي هذين المجالين ما انفكت باكستان تسعى إلى انتهاج المعايير والممارسات الدولية القائمة، وقد صممت معاييرها الوطنية وفقاً لمعايير السلامة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتواصل باكستان استخدام الوثائق الإرشادية للوكالة بشأن الحماية الفعلية للمرافق والمواد وبشأن سلامة وأمن مصادر المواد المشعة كأساس للتفتيش والإنفاذ.

وبصفة باكستان دولة طرفاً في اتفاقية السلامة النووية واتفاقية الحماية الفعلية للمواد النووية، واتفاقية التبليغ المبكر بوقوع حادث نووي، واتفاقية اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، فإنها وفت بواجباتها بموجب تلك الاتفاقيات كلها. وتشارك باكستان